

"إلى السيد رئيس مجلس المستشارين

المحترم

الموضوع: طلب تأجيل سؤال.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد؛

يشرفني أن أطلب منكم تأجيل السؤال المتعلق باحترام معايير الأمن والسلامة الصحية داخل الوحدات الصناعية، للمستشارة خديجة الزوي، الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، ليومه الثلاثاء 30 يونيو 2009.

وفي انتظار ذلك، تقبلوا فائق عبارات التقدير.

رئيس الفريق: عبد الحق التازي".

الأسئلة الشفهية والكتائية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من 23 يونيو 2009 إلى غاية يوم الثلاثاء 30 منه:
- عدد الأسئلة الشفهية: 10 أسئلة؛
- عدد الأسئلة الكتائية: 3 أسئلة.
شكرا السيد الرئيس، لكم الكلمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بطلبات الإحاطة التالية، وعددها ثمانية.
أولها وردت علينا من فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل السيد رئيس الفريق.

تفضلوا السي الكور.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر بقضية طارئة.

السيد الرئيس،

لقد كنا نتمنى أن تتم معالجة هذا الموضوع في إطار سؤال عادي يطرح بكيفية مباشرة على الحكومة. ولكن أمام الغياب المتكرر للسادة الوزراء - كما هو الحال في هذه الجلسة - فإننا لم نجد بدا من إثارة هذا الموضوع في

محضر الجلسة رقم 659

التاريخ: الثلاثاء 07 رجب 1430 (30 يونيو 2009).

الرئاسة: المستشار السيد أحمد الشرفاوي، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وخمسة وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد أحمد الشرفاوي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله وصحبه. على بركة الله أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليا.

وقبل الشروع في جدول أعمالنا، أعطي الكلمة للسيد الأمين ليتلو علينا ما جد من مراسلات. تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارون المحترمون،

هناك في المراسلات استدرارك على جدول أعمالنا جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 07 رجب 1430 موافق 30 يونيو 2009:

يضاف إلى جدول الأعمال السؤال الموجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة، حول رخص استغلال المقالع بالوديان، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد الهاشي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، لحسن نبيه، أحمد الشافعي، الغازي اغرابية، أحمد الجفيري، الحبيب الزويكي، أحمد النايوي، محمد تاضومانت، حسن أوتغلياست، عبد الرحيم الشرفاوي والمهدي زركو. كذلك، هناك مراسلة من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية:

أعطي الكلمة لفريق التجمع، في إطار إحاطة المجلس علما، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وخاصة المادة 128، أدشرف أن أتناول الكلمة نيابة عن زملائي في فريق التجمع الوطني للأحرار، في قضية طارئة، ألا وهي تطورات قضية الوحدة الوطنية واستكمال المغرب لوحده الترابية.

وهذه مناسبة، السيد الرئيس، نجدها سانحة لنوجه تحية إجلال وإكبار للقوات المسلحة الملكية والدرك والقوات المساعدة وإلى قائدها الأعلى جلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

نريد من هذه الإحاطة إبلاغ الرأي الوطني والدولي، ولن يهيمه الأمر، بثلاث مواضيع نراها محممة، ونراها أساسية، في القضية التي يعتبرها المغاربة قضيتهم الأولى.

الموضوع الأول، السيد الرئيس، يجب أن نؤكد أن المغاربة ملتفون وراء جلالة الملك في هذه القضية وفي جميع القضايا المصرية، وأن الشعب المغربي الذي يعيش في حرية وأمان يتابع تطورات هذه القضية كل يوم.

السيد الرئيس،

الموضوع الثاني هو أنه لا مجال ولا مكان لمن يحاولون اختراق هذا الحصن الحصين، الذي يزداد صلابة وقوة رغم كيد الكائدين وطمع الطامعين. طبعا، المتعلق بهاذ القضية هو أن المغرب متمسك بالبور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة، وتمسك كذلك بالحوار الجاد، وتمسك باقتراحاته التي تكمن في الحكم الذاتي، ولا شيء غير الحكم الذاتي.

الموضوع الثالث، السيد الرئيس، هو أن ساكنة الأقاليم الصحراوية متمسكون بمغريتهم وتمسكهم بملكهم، والكل يعلم في الخارج والداخل أنه ما حصل من تنمية اقتصادية واجتماعية في الأقاليم الصحراوية هي مفخرة للمغرب، وهو أكبر دليل على الانخراط والتكافل والانسجام في الوطن الأم لهذه الساكنة، وهو تحصيل حاصل.

هذا، السيد الرئيس، هو موضوع الإحاطة أوردناه كما ورد عليكم، وتبعا للمستجدات التي تعرفها هذه القضية المقدسة لدينا.

وشكرا.

إطار قضية طارئة، خاصة وأن الأمر يكتسي قدرا هاما من الاستعجال والراهنية.

الأمر، أيها السادة، يتعلق بتأثير الأزمة المالية العالمية على جل دول العالم، وبالتالي على قدوم أفراد الجالية المغربية في المهجر وفقدان عدد مهم من هؤلاء لمناصب شغلهم.

فمن خلال هذه الإحاطة، نسائل مجموعة من القطاعات الحكومية المعنية: لماذا ظلت عاجزة، ولم تتخذ أي إجراء تحفيزي لجلب أفراد الجالية المغربية، حتى تتمكن من ضمان قدوم نفس الأعداد الغفيرة والهامة، كما جرت العادة، وكما كانت تعيشه بلادنا في السابق، في إطار الحميمة العائلية؟

فهذه الشريحة، كما تعلمون السيد الرئيس، تلعب دورا هاما في المجال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي داخل بلدها الأم، كما أننا نعرف مدى الارتباط المقدس بين المغاربة وبلادهم الأصلي.

وعليه، فهذه الفترة من السنة تكون دائما فرصة هامة لصلة الرحم وإحياء الأعراس والحفلات وزيارة الأضرحة والسادات والتشجيع بكل العادات المغربية، التي هم في شوق إليها.

ولكن للأسف السيد الرئيس، ففي الوقت الذي كنا نلاحظ فيه في مثل هذه الفترات من السنة ازدهاما واكتظاظا لأفراد الجالية على كل المرافق والمنشآت من بنوك ومحطات البنزين ومطاعم ومقاهي، وكذلك عبر الطرق الوطنية..

فمن هنا نثير انتباه الحكومة مرة أخرى إلى ضرورة التعاطي الإيجابي مع هذه الشريحة الغالية من أفراد الوطن في المهجر، خاصة وأن القطاعات المعنية، والتي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع، لم تحرك ساكنا.

فليس هناك أدنى تحفيز من طرف البنوك والمؤسسات المالية، كما أن سوق العقار ما زال جد مرتفع، ويضاهي في أغلب الأحيان أثمان المهجر.

أما شركة الخطوط الملكية المغربية وشركة النقل البحري، فإنها عوض أن تخفض أثمان التذاكر، فهي تعتبر الأمر فرصة للرفع من سومة هذه التذاكر إلى الذروة في إطار ما يعرف بـ La haute saison. هذا ناهيك عن ضعف جودة الخدمات والتأخير المتكرر للرحلات.

ختاما، أقول السيد الرئيس، أن أفراد الجالية المغربية في المهجر قد أبانوا على الدوام على قدر كبير من روح الوطنية والالتزام. أما الآن فقد آن الأوان للتضامن معهم والتخفيف عنهم، وهذا هو الدور الذي يجب أن تضطلع به الحكومة، لأن لها من الإمكانيات ما ليس لغيرها، كما أن هي الوصية بصفة مباشرة على مجموعة من القطاعات التي تشتكي منها هذه الشريحة من المجتمع المغربي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق المحترم.

ففي مجال البناء، فإن هذا الباشا يستغل بشكل مفضوح حاجة المواطنين إلى تأشيراته للبناء، إذ أن الوعاء العقاري ببلدية حد كورت، كما تعلمون، مشكل من أراضي الجموع والأراضي المخزنية. وقد تم عقد الاتفاقية مع الوكالة الحضرية لسيدي قاسم، يجوز بمقتضاها البناء لذوي الحقوق على هذه الأراضي بعد إنجاز ملف يضم - من بين محتوياته - محضرا نيابيا موقعا من طرف نواب أراضي الجموع، مؤشرا عليه من طرف الباشا، وهي المنطقة التي يستغلها هذا الأخير لممارسة تسوياته وابتزازاته في حق المواطنين.

وتؤكد كل الحالات التي تم تسجيلها في هذا الصدد، إلزام هذا الباشا للمواطنين بأداء مبالغ مالية باهظة مقابل الحصول على تأشيراته، كما يتعهد التصريح لبعضهم شفويا للقيام بعملية الترميم، ليقوم بعد ذلك بابتزازهم من خلال تفويت الأوراش، وغيرها من الأساليب. الشيء الذي خلف نسيجا عمرانيا من البناء العشوائي غير المرخص له، وسجلت المصالح المختصة بالبلدية بشأنه العديد من المحاضر ومخالفات البناء، تم إحالة 33 منها على القضاء.

وفي موضوع ذي صلة، فإن المواطنين الذين يرغبون في الحصول على مختلف الشواهد الإدارية ويرفضون الأداء للباشا فإن أقل ما يطلبه منهم في هذه الحالة، وهو تزويده بتعبئة الهاتف النقال.

وفي المجال للأخلاقي، فقد قام هذا الباشا بتسليم بقعة أرضية في موقع ممتاز لزواج أخت أحد معارفه بحد كورت، وقام بتعبيد الطريق المؤدية إليها، كما قام بتجهيز هذه البقعة وحفر قبوها وتزويد المستفيد منها من مواد البناء، مستغلا نفوذه وسلطته على أحد المقاولين في ذلك.

وقد حول المعلمة التاريخية التي يقطن بها بمركز حد كورت إلى وكر للفساد ومرتعا للردية. وتشكل مغامراته الجنسية موضوع الحديث اليومي بحد كورت، علما أن ذات الإقامة هي التي نزل بها جلالة المغفور له محمد الخامس خلال زيارته إلى المنطقة في نهاية الخمسينات.

إنها قضايا تستدعي التدخل العاجل لوزارة الداخلية بإيفاد لجنة تحقيق في السلوكات المشينة لهذا الباشا ووضع حد لهذا الشخص الذي عات في المنطقة فسادا وظلما وابتزازا للمواطنين، ولم يع غاية تعيينه المتمثلة في خدمة المواطنين، وتزليل المفهوم الجديد للسلطة.

ولنا اليقين بأن الدولة ستعمل على الضرب على أيادي كل الذين يشدهم الحنين إلى الماضي، فالمغرب - اليوم - لا مكان فيه لأمثال هذا الباشا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر إلى الإحاطة الرابعة، وردت علينا كذلك من الحركة الديمقراطية الاجتماعية، فليفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الإحاطة الثالثة وردت علينا.. نقطة نظام، في إطار التسيير؟ تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد ادريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

بخصوص المعاملة ديال واحد المجموعة ديال الوزراء، بحيث، السيد الرئيس، أنه راسلنا الرئاسة ديال المجلس، على أساس يكونوا اجتماعات اللجان.

أولا في قضية الانتخابات، راسلنا السيد وزير الداخلية على أساس أنه يجي للجنة.

راسلنا السيد وزير الفلاحة بخصوص واحد المجموعة ديال المشاكل، وكان واعدا على أساس أنه غادي تجتمع اللجنة، ولكن ما كين حتى شي استجابة. راسلنا السيد وزير المالية بخصوص الأزمة المالية، ولكن ما كين حتى شي استجابة.

زيادة على هاذ الشيء، السيد الرئيس، أنه الآن ولي عندنا إشكال مطروح، بحيث دائما الغياب ديال الوزراء تيكون كثير، مما يجعلنا أننا ما نوضوعش واحد المجموعة ديال الأسئلة.

مثلا، الحصة ديالنا 3 أسئلة أو 2، نتضطرو نديرو سؤال أو ما نديروهش، وهاذ الشيء علاش ناتج؟ ناتج على الغياب ديال الوزراء.

فهذا تتطلبو من السيد الوزير المكلف بالعلاقات معنا، مادام أنه مثلا يعني على أساس أنه المؤسسات تلعب الدور ديالها، أنه يلح على الوزراء على أساس أنهم يحضروا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

ونمر إلى الإحاطة الثالثة، التي وردت على المجلس من طرف التحالف الاشتراكي، فليفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد حسن الغزوي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارون المحترمون،

يسرني أن أحيط المجلس علما بتصرفات وسلوكات رجل يسيء إلى سلك رجال السلطة الذي ينتمي إليه، ويتعلق الأمر هنا بالباشا الحالي لبلدية حد كورت بإقليم سيدي قاسم. فنذ تعيينه بهذه البلدية، وهو يمارس كل أشكال الابتزاز في حق المواطنين واستغلال فقرهم بمناسبة إنجاز بعض المساطر الإدارية التي تطلب منه.

الوطني، بقضية طارئة تتعلق بالجزرة التي وقعت بالسجن المركزي بالقيظرة.

السيد الرئيس،

في الوقت الذي يمكن أن تلعب فيه المؤسسات السجنية دور الإصلاح والتأهيل وإعادة إدماج السجناء داخل النسيج المجتمعي، المؤسف هو أن هذه المؤسسات أصبحت مرتعا لكل أنواع الانحلال والفساد، وذلك جراء تداول المخدرات بشتى أنواعها، ناهيك عن العنف والفرار والحرائق، بل حتى القتل كما وقع مؤخرا بالسجن المركزي بالقيظرة، إذ أقدم سجين محكوم عليه مرتين بالإعدام، بالهجوم على 6 حراس للسجن، أودت بحياة بعضهم، في حين ما زال الآخرون تحت العناية المركزة بالمستشفى.

كل هذا، السيد الرئيس، يطرح سؤالا: أين نحن من الإصلاح الذي تنشده الحكومة؟ وأين تتجلى حياية موظفي وحراس السجون؟ حيث أقدمت المندوبية السامية لإدارة السجون أخيرا على اتخاذ قرار يمكن حراس السجون من التزود بمسدسات كهربائية قصد الدفاع عن أنفسهم، وهو قرار - رغم أهميته - يبقى في نظرنا في الفريق الحركي، حلا ترقيعيا، لا يرقى إلى مستوى المفهوم الحقيقي لإصلاح إدارة السجون وضمان حياية العاملين بها والمعتقلين بمختلف شرائحهم.

ومن هذا المنبر، نحمل الحكومة مسؤولية الوضع المتأزم الذي تعيشه السجون المغربية، ونطالبها بالتدخل العاجل لإصلاح هذه المؤسسات التي نريدها مركزا للتربية وإعادة الاندماج، وليس أوكارا للفساد وارتكاب الجرائم. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الإحاطة السادسة لفريق الاتحاد الدستوري، فليتفضل الأخ الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارون،

السيد الرئيس،

لقد قرر مجلس الوزراء الإسباني مناقشة مشروع قانون جديد، ستعتمده الجارة إسبانيا خلال الأيام القادمة للحد من ظاهرة الهجرة، إلا أن هذا القانون ضم إجراءات، نعتبرها موجهة ضد الأسر المغربية التي أصبحت محرومة من تأشيرة التجمع العائلي، إذ أن القانون يشترط مدة إقامة تتجاوز 5 سنوات على الأسر التي تريد استقبال أحد أفرادها بإسبانيا، كما أن الأشخاص الذين يقل عمرهم عن 65 سنة أصبحوا ممنوعون من الالتحاق بأسرهم من أجل الزيارة العائلية.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس المحترم،

في إطار المادة 128 من القانون الداخلي للمجلس، أحيط مجلسنا الموقر علما بما يلي:

تعرضت بعض الدواوير التابعة لعمالة شيشاوة خلال 15 يوما الماضية، وبالضبط بدواوير: إيموزار، تامضيض، إفراسن، إيبوسابن، امروضة، ونديغن، وبعض دواوير جماعة سيدي عبد المومن، كدوار أكبي أحندير و إيهوان وتادمونت، لعاصفة رعدية أتت على كل مكنتسات السكان، حيث اقتطعت الطرق والمسالك بسبب الفيضانات، فقدت خلالها الماشية والأعلاف، بل وحتى المحصول السنوي الذي كان يعول عليه الفلاح من أجل استثماره لتغطية حاجياته وحاجيات أبنائه طيلة السنة.

لقد خربت هذه العاصفة مقومات الحياة، أتت على الأخضر واليابس وعلى الفواكه الموسمية التي تزخر بها هذه العمالة، عمالة شيشاوة، كالفواكه الموسمية، الدلاح، البطيخ، اللي هاذ الفلاحة تغلبوا على أمرهم لأن محصولهم كله مشى.

نعم، لقد تدخلت السلطات المحلية مشكورة، وخففت شيئا ما من العبء، لكن العبء الأكبر يبقى على كاهل الحكومة، التي لم تسعفها التغطية الإعلامية لفتواتها العمومية لهذه الكارثة في الالتفات إلى وضعية هؤلاء المنكوبين والوقوف على الخسائر والمعاناة التي يتكبدها، من أجل إصلاح البنية التحتية لضمان استمرار السير العادي للحياة. المهم لدى هؤلاء المنكوبين هو التعجيل بمد المساعدات المادية والمعنوية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

أعطي الكلمة للفريق الحركي في إطار الإحاطة الخامسة، فليتفضل أحد الإخوة المستشارين. تفضلوا.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون المحترمون،

في إطار المادة 128 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لأحيط المجلس علما، ومن خلاله الرأي العام

يخص هاذ النقطة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد رئيس الفريق.

آخر إحاطة عندنا، للفريق الفيدرالي، فليفضل أحد الإخوة المستشارين المحترمين لبسط الإحاطة.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي، وعملا بمقتضيات المادة 128، نخط المجلس الموقر والرأي العام الوطني بأنه قد سبق لنا، في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية، أن وجهنا سؤالا شفهيًا بتاريخ 28 أبريل 2008 إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية، يتعلق بالمراقبة المالية على المؤسسات العمومية، وعلى رأسها مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، فهذه المؤسسة غير خاضعة لمقتضيات القانون 69.00 الصادر بمقتضى الظهير رقم 1.03.195 بتاريخ 11 نوفمبر 2003 والخاص بمراقبة المؤسسات العمومية.

ونظرا لما تعرفه مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير من اختلالات ستكون لها - حتما - انعكاسات على ماليتها والتأثير المحتمل أيضا على مستقبل العديد من المأجورين والعمال، نظرا لما تقوم به هذه المؤسسة من تدبير لأنشطة النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد وأيضا الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين.

وأخذا بعين الاعتبار الملاحظات والتوصيات الصادرة في التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات، حول كل من الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، وما يتطلبه الأمر من قيام المؤسسة التشريعية بدورها في المراقبة والمساءلة للمسؤولين بمختلف المؤسسات العمومية المنفقة أو المستهلكة للمال العام.

وجهنا في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية طلب الدعوة لعقد لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية بتاريخ 07 ماي 2009، لحضور السيد المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير، وهو - للأسف - الطلب الذي لم يستجب له المدير العام السابق.

لذا نجد دعوتنا للسيد المدير العام الحالي لحضور اجتماع لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية لتدارس وضعية صندوق الإيداع والتدبير، وإعطاء كل التوضيحات حول ما تعرفه هذه المؤسسة من تراجع واختلالات مالية في الآونة الأخيرة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم.

بعد استنفاد طلبات الإحاطة، أستأذن المجلس أن نشرع الآن في

فإذا كانت الجارة إسبانيا تمارس سيادتها في اتخاذ كل الإجراءات للحد من هجرة المغاربة إلى إسبانيا، فعلى الحكومة المغربية أن تنتبه إلى الانعكاسات الاجتماعية السلبية لمثل هذه الإجراءات التي ستحرم آلاف الأسر المغربية المقيمة بإسبانيا من حق لم الشمل والتجمع العائلي، كما أن المهاجرين المغاربة المقيمين بإسبانيا سيصبحون مفصولين عن أسرهم وأقاربهم ومحرومين أيضا من استقبال أهلهم بالديار الإسبانية.

ولهذا، فإن مثل هذه الإجراءات التي اتخذتها أو ستخدها الحكومة الإسبانية، من واجب الحكومة نتاعنا التي التزمت الصمت أن تتحرك، وتقوم بالمساعي والتدخلات الضرورية لحماية حقوق الجالية المغربية بإسبانيا وصيانة مكنتسباتها بالمحافظة على حقوقها لاستقبال أقاربها وأهاليها.

ولهذا، فإننا نطالب الحكومة التي مافتتت تتغنى بالجالية المغربية بالخارج، إلى القيام بخطوة إيجابية وعملية تجاه جاليتنا بالخارج وحماية حقوقها الأساسية بدول إقامتها، وأقربها الجارة الإسبانية التي تجمعنا بها روابط تاريخية وسياسية متينة وعريقة.

وفي الأخير، نؤكد على الحكومة أن تتحرك لمهاورة الحكومة الإسبانية حول هذا الإجراء.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

نمر إلى الفريق الاشتراكي، فليفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط الإحاطة. الفريق الاشتراكي..

المستشار السيد محمد الحضورى:

شكرا السيد الرئيس.

الإحاطة ديالنا بناء على المادة 128، شفتنا في واحد العدد ديال الصحف اليوم أن هناك دراسة فيما يخص واحد المادة كمنصلح لعلاج مرض السكري في واحد العدد ديال البلدان الأوروبية، ولاحظنا في واحد العدد ديال المناسبات في هذا الشكل أن المسؤولين على قطاع الصحة هم آخر من يوضح ويتواصل مع الشعب لشرح بعض المشاكل مجال هاذ الشكل.

فنين تيشوفوا المواطنين هاذ المسائل تنتشر، وما جا من وكالات موثوق بها، تيقوق ارتباك عند المواطنين، فالمسؤولون على الوزارة من المسؤوليات ديالهم الأساسية هي يتدخلوا من خلال الاختصاصيين ديالهم ويشرحوا للمواطنين، يشرحوا رأيهم ورأي الاختصاصيين ويهدنوا الجو، على حقاش إلى سكنوا، تيشلوا غير الارتباك عند المواطنين وما تيعرف المواطن بمن يشق.

لهذا، نتطلبو من وزارة الصحة وباستعجال، على حقاش هاذي مادة منشورة، وتيتعالجوا بها واحد العدد ديال المواطنين كثير. يجب على وزارة الصحة أن تتدخل بسرعة لتشرح موقفها وموقف الاختصاصيين المغاربة فيما

بتاريخ 31 مارس وفتح أبريل 2009، وذلك بإشراف من وزارة العدل وبتنسيق تام بين مكونات القضاء القضائي من طرف المفتشية العامة التابعة للوزارة.

وبطبيعة الحال، كانت فرصة سانحة لتلاقي جميع المسؤولين القضائيين والفاعلين من أجل تشخيص الوضع القضائي في بلادنا، ووضع النقط على الحروف بخصوص نقط القوة ونقط الضعف، وقد خرج هذا الملتنقى بتقرير ختامي، خرج كذلك باقتراحات وتوصيات هامة حدد فيها مكامن الخلل.

وسؤالي الآن، في نطاق التحيين، لا بد أن ينصب على ما جاء في هذا التقرير، من ضمنها: قضاء المحاكم، بدءا بالاستقبال ومرورا بالبطء الذي يعرفه البت في الملفات، وكذلك الموارد البشرية والتجهيزات المعلوماتية في المحاكم، إلى غير ذلك من الإجراءات الأساسية.

وسؤالي هو باختصار شديد، بعد التنويه بما جاء في هذا التقرير التركيبي، هو: ما هي الإجراءات التي ستتخذ من طرف السيد وزير العدل لتفعيل ما جاء في التقرير؟ وإذا فعل ما جاء في التقرير، فسيغنيينا عن كل تساؤل من أجل المرور، إن شاء الله، إلى ما يتلج الصدر بالنسبة لمحاكمنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

نمر إلى السؤال الثاني الموجه أيضا إلى السيد وزير العدل المحترم، حول تمكين محاكم الأسرة من الموارد البشرية الكافية، للمستشارين المحترمين: مبارك السباعي، حسن زهير، عبد الصمد عرشان، عبد الرحيم الكويسي، عبد السلام الودي.

فليتفضل أحد الإخوة المستشارين لسط السؤال.

المستشار السيد حسن زهير:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

لقد تبين من خلال بعض البحوث والدراسات التي أنجزت حول أداء محاكم الأسرة، أن هذه الأخيرة - ورغم العوائق التي لا تزال تعيق تنفيذ مدونة الأسرة - استطاعت أن تترجم بشكل أكثر عصرة وأكثر تقدما.

هذا التشريع الجديد الذي يواكب التحولات المهمة التي عرفتها الأسرة المغربية في السنوات الأخيرة، غير أن العائق الكبير الذي يحول دون تطور هذه المحاكم واستجابتها لمختلف القضايا المطروحة أمامها، هو قلة الموارد البشرية المؤهلة والكافية لتسهيل المساطر، وكذا تفادي التأخيرات الناتجة عن قلة الإمكانيات البشرية بهته المحاكم، من خلال توفير قضاة أكفاء وموظفين وغير ذلك من الوسائل التي من شأنها خدمة هذا الصنف المهم

معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 19 سؤالاً: 08 منها آتية، موجهة لكل من قطاعات الصناعة والتجارة، كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة؛ و11 سؤالاً عادياً موزعة على قطاعات العدل، الماء والبيئة، التجهيز والنقل، التشغيل.

نستهل هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة إلى السيد وزير العدل، وعددها 4 أسئلة: 02 منها يتناولان موضوع تمكين المحاكم من الموارد البشرية. ونظرا لوحدة الموضوع أستأذن المجلس الموقر بعرضها دفعة واحدة، وبعد ذلك أعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عنها.

السؤال الأول موجه إلى السيد وزير العدل المحترم في موضوع حول أوضاع المحاكم بالمغرب، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، أحمد القادري، محمد السوسمي الموساوي، عبد الكبير برقية، الطاهر الفيلاي، العربي المرشحي، ناجي فخاري، جمال بنزريعة، رفيق بناصر، محمد العزري، الطيب الموساوي، علي قيوح، التيجاني حباشيش، محمد بنزريعة، محمد لفضل، سعيد كرم، أحمد بومكوك، إدريس حسني.

فليتفضل أحد الإخوة المستشارين لسط السؤال، تفضلوا السي الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

زملائي المستشارون المحترمون،

لقد تقدمنا بهذا السؤال منذ فبراير 2007، أي منذ عهد الحكومة القديمة حول وضعية المحاكم وما كانت تعرفه من مشاكل. والآن، لكي أكون منصفاً ومنسجماً مع نفسي، لا بد أن أقوم بتحيين السؤال حسب ما تقتضيه ظروف الحال، لأؤكد - بداية - أن ما جاء في السؤال قد عرف تطوراً كبيراً ملموساً بمجىء الحكومة الحالية والسيد وزير العدل الحالي، وذلك نظراً لما أعطي للمحاكم من أهمية قصوى وللقضاء بصفة عامة وفتح أورايش إصلاحية حقيقية على أرض الواقع.

وكذلك لا بد أن نذكر بالتعليقات الملكية السامية التي أعطيت للحكومة، وتكليف السيد وزير العدل بالقيام، نيابة على الحكومة، بتقديم خارطة طريق لإصلاح القضاء في بلادنا.

إذن انطلاقاً من هذا، لا بد أن نسجل بكل ارتياح أننا بدأنا نلمس على أرض الواقع التغييرات التي بدأت جلية لكل مواطن ومواطنة وللمتقاضين بصفة خاصة، وللعاملين في قطاع العدل بصفة عامة، وذلك عن طريق فتح أورايش، انطلاقاً مما ذكرت أعلاه، ومن أهمها اليوميين الدراسي المنظمين حول "تطوير الإدارة القضائية في أفق تحسين أداء المحكمة"، اللذين كانا

تتوفر حاليا على 996 قاضي، بنسبة 39% من مجموع قضاة المحاكم الابتدائية. ويبلغ عدد الموظفين العاملين بأقسام الأسرة حوالي 1086 موظف، بنسبة 15% من مجموع موظفي المحاكم الابتدائية، وسنعمل على استفادة هذه الأقسام من التعيينات الجديدة.

وبالرغم من الخصاص المسجل، لا بد من التنويه بالحصول الإيجابية لنشاط هذه الأقسام بما يحقق المبادئ الكبرى التي جاءت بها مدونة الأسرة، من أجل الحفاظ على تماسك الأسرة واستقرارها ورعاية حقوق جميع مكوناتها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير المحترم.

لكم الكلمة، السيد الرئيس، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

اسمحوا لي في البداية باش نتقدم بجزيل التشكرات للسيد الوزير على الإيضاحات والبيانات التي أكدها أمام المجلس الموقر، ومن خلال المجلس الموقر، أمام الرأي العام الوطني، الذي يولي اهتماما كبيرا للقضاء ولرجالته، وبطبيعة الحال، لاشك، كما قلت في طرح سؤالي، أن الوزارة حاليا، والسيد الوزير بالخصوص، يقوم بمجهودات جبارة من أجل الوصول إلى جعل المحاكم قضاء ملائما يتسم بالتواصل الجيد، وكذلك خلق ظروف جيدة للعمل وجودة الخدمات.

كما لا نشك أن السيد الوزير يبذل مجهودات جبارة، حسب ما صرح به في هذه القبة وفي اللجنة كذلك، من أجل جعل المحاكم تنتم بالحكمة الجيدة في تسيير الملف القضائي.

ولا نشك، ثالثا، أن السيد الوزير يبذل مجهودات جبارة من أجل أن تقوم النيابة العامة بممارسة مهامها في إطار سياسة جنائية واضحة المعالم.

إلا أنه - مع الأسف الشديد - هناك بعض الشواذ الذين يفسدون هذا التوجه للسيد الوزير وللحكومة، من حيث إصلاح القضاء والتصالح ما بين المواطن والحكمة والقضاء، وذلك عن طريق ممارسة سياسة لا تتشبه بالمتعضيات القانونية والتحلي بالجرأة الكافية عند اتخاذ القرار بعيدا عن أي تأثير خارجي بخصوص النيابة العامة، وكذلك الركون إلى الذاتية بدل القانون في اتخاذ بعض القرارات، في حين أن النيابة العامة هي تنوب عن المجتمع وتنتم أعمالها بالملائمة، وينبغي أن تكون وسطا في حماية الأفراد والمجتمع.

وما تعرفه الرشيدية حاليا في هذا الوقت بالذات من وقفات احتجاجية واستنكارات من طرف أحزاب سياسية وطنية دافعت عن إقرار دولة الحق والقانون في هذا البلد السعيد، كله يبين أن هناك بعض الأشخاص

من القضاء.

لذا نسائلكم السيد الوزير، عن مدى تفكير وزارتم في تمكين محاكم الأسرة من الموارد البشرية الكافية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم الكلمة السيد الوزير المحترم، للجواب عن السؤالين. تفضلوا.

السيد عبد الواحد الراضي، وزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بغيت في البداية نشكر السيد رئيس لجنة العدل والتشريع على - يمكن لي نقول - النزاهة الفكرية للكيفية باش قدم السؤال وتعيين السؤال.

أما فيما يخص السؤالين، كما تم طرحهما منذ 2007، كما ذكر بذلك السيد الرئيس، يندرجان في إطار تشخيص وضعية القضاء. ومن خلال هذا التشخيص الذي انتهينا منه، لوحظ خصاص في الموارد البشرية والإمكانات المادية آنذاك، وقد أعلننا عن ذلك أمام مجلسكم الموقر في عدة مناسبات.

ومع ذلك، لا يمكن القول بأن جل المحاكم تواجه أوضاعا مزرية، حيث تتوفر محاكم عديدة على متطلبات العمل الضرورية.

نحن اليوم في مرحلة ما بعد التشخيص، فقد شرعنا في تنفيذ برنامج الإصلاح في شقه المتعلق بإصلاح المحكمة، حيث شرعنا في تدعيم كافة المحاكم بالموارد البشرية اللازمة. فبرسم السنة المالية الحالية تم اتخاذ كل التدابير من أجل توظيف 393 قاضيا و1000 موظف جديد، وسيتعزز هذا التوظيف بتوظيفات ممتالة برسم السنوات المالية الأربعة المقبلة.

من جهة أخرى، تعمل الوزارة على تنفيذ مخطط لإنجاز مشاريع لبناء 38 محكمة جديدة وتوسيع وتمهين 25 بناية في مختلف ربوع المملكة.

في هذا الإطار، أخبر المجلس الموقر أن وزارة العدل دخلت في شراكة مع صندوق الإيداع والتدبير قصد إنجاز مشاريع بناء المحاكم، مما سيمكن من تسريع وتيرة توفير البنايات اللائقة، وهذا ما سيكون له انعكاس إيجابي على ظروف العمل داخل المحاكم.

في نفس السياق، نذكر تجهيز 40 محكمة (19 محكمة استئناف و21 محكمة ابتدائية) ببنيات تحتية معلوماتية قوية، شملت الربط الشبكي والتجهيزات الكهربائية، وتزويد المحاكم بأكثر من 5000 حاسوب و3000 طابعة، فضلا على شبكة الاستقبال.

أما بالنسبة لأقسام الأسرة، التي توليها الوزارة عناية خاصة، فإنها

نمر إلى السؤال الثالث الموجه إلى السيد وزير العدل المحترم، حول تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة الإدارة، للمستشارين المحترمين: محمد طالحا، العلوي مولاي إدريس، يوسف بنجلون، محمد عبو، إبراهيم الحب، حميد العكروود، عبد الرحيم عماني، عبد الله الغوتي، محمد القلوبي، عبد الواحد الشاعر، مصطفى الشهباني، لحبيب لعلي، أحمد حاجي، عبد العزيز بوهودود، علي طلحة، المكي الحريزي، خيري بلخير، عبد السلام أمغار، محمد المفيد، محمد بوداس، شفيق بنكيران، علال عزيزوني، العلمي التازي، الحسين أشنكلي، محمد بوهريز، عبد القادر سلامة، الميلودي عفوت، الحو المبروح، لحسن العواني، الحبيب نواس، عبد العزيز البنين، عبد الرحيم واعمر، لحسن عباد، جمال الدين العكروود. فليفضل أحد الإخوة المستشارين لبط السؤال، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد المفيد:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارون المحترمون،

كما يعلم الجميع، يضطلع القضاء بدور حاسم في حماية الحقوق والحريات، ويشكل أبرز مقومات دولة الحق والقانون، ولذلك فإن إصلاح القضاء يعتبر من أهم الأوراش الإصلاحية المفتوحة ببلادنا.

وما يهنا هنا، السيد الوزير المحترم، هو القضاء الإداري الذي خطى خطوة هامة على درب التحديث والإصلاح من خلال مصادقة البرلمان على قانون بإحداث محاكم إدارية للاستئناف، من شأنه أن يقرب القضاء من المتقاضين.

إلا أننا، السيد الوزير، نريد أن نثير الانتباه إلى بعض الشوائب التي تحيط بنظامنا القضائي، ويتعلق الأمر بالصعوبات التي ما زال يطرحها تنفيذ الأحكام الصادرة في مواجهة الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة، وهو ما يجرم المواطنين والمستثمرين - على وجه الخصوص - من حقوقهم، ويفرض مراجعة القواعد الإجرائية المعمول بها لإيجاد حل لهذه الإشكالية.

ولذلك نسألكم، السيد الوزير المحترم، ما هي الإجراءات التي تنوي وزارتك القيام بها لإيجاد حل لإشكالية تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة الإدارة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم الكلمة، السيد الوزير، تفضلوا أسيدي.

الذين ينبغي أن يتدخل المجلس الأعلى للقضاء أو السيد الوزير لحماية الأفراد والجماعات من بعض التعسفات واستغلال المناصب، لأن القضاء هو سلطة مستقلة والقضاء فوق الجميع.

ونحن، في هذه المؤسسة، نكن كامل التقدير والاحترام لرجالات القضاء، ولكن كذلك لا بد أن نشعر السيد الوزير بجميع الإخلالات التي يمكن أن تمس هذا الجسم، الذي يكن له المغاربة الاحترام ويحكم باسم جلاله الملك، لأن هذه هي الضمانة الكبرى.

نتمنى، السيد الوزير، أن لا يبقى الجبل يجر في بعض المحاكم، لأن هناك أشخاص لا بد من تدخل القانون لوضع حد لتعسفاتهم ولتسلطهم على المواطنين، وخاصة في هذه الفترة التي هي فترة انتخابات، والخطأ سنؤديه نحن السياسيون، ونحن لا نريد أن يعطى لنا حق بدون حق، ولكن نريد كذلك أن نعامل سواسية، جميع الهيئات السياسية، في هذا البلد تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

لكم تعقيب، السي السباعي؟ تفضلوا أسيدي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

تشكرو السيد الوزير على الجواب ديالو القيم والمهم.

لكن، السيد الوزير، احنا نتعرفو المجهودات اللي كتقوم بها الوزارة على الصعيد الوطني، فيما يخص تأهيل المحاكم وتحديثها وتجهيزها بعدد ديال المعدات. لكن، السيد الوزير، هناك قصور الموارد البشرية، وتحديد عدم توفير الطاقات البشرية التي يقتضيها تطبيق الملائمة للقانون.

كذلك، السيد الوزير، هناك واحد العدد ديال المؤسسات اللي جا بها التشريع وما تفعلائتش، لأن قاضي الأسرة راه ما يمكنش ليه باش يفك واحد العدد ديال القضايا، من بينهم مؤسسة الحكامين أو مجلس الأسرة أو العائلة.

كذلك، منهم مؤسسات المساعدات الاجتماعية، التي نص عليها التشريع. هاذو كلهم ما تفعلوش، السيد الوزير، لأن القاضي ما يمكنش ليه باش غادي يدوز واحد العدد ديال القضايا، لأن الدور ديال هاد المؤسسات والدور ديال هاد المسائل الاجتماعية اللي كتقوم بها هاد المؤسسات كتقدير دورها باش تعاون هاد القاضي في القضايا اللي مطروحة عليه، هذا هو اللي بغينا نقولو، السيد الوزير.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

مما لاشك فيه، السيد المستشار الكريم، أن تنفيذ الأحكام القضائية بصفة عامة يشكل مظهرا من مظاهر دولة الحق والقانون.

بالنسبة للأحكام الصادرة ضد أشخاص القانون العام، تم اتخاذ مجموعة من التدابير لتفعيل عملية التنفيذ، مما مكن من الرفع من نسبة تنفيذ هذه الأحكام، إذ بلغ عدد طلبات التنفيذ خلال سنة 2008 ما مجموعه 4532 طلب، تم تنفيذ 2183 ملف، حيث ارتفعت نسبة التنفيذ إلى 48.17%، مع العلم على أن سنة 2007 كانت هذه النسبة 46.53%، وفي وقت لم تكن تتجاوز هذه النسبة 29.26% سنة 2006. إذن من 2006 إلى 2008 تقدمنا والله الحمد، تقريبا بضعف عدد الملفات.

ومع ذلك لم يتم التغلب على كل الصعوبات المطروحة، خصوصا عدم توفير اعتمادات في بنود خاصة في الميزانيات لتنفيذ الأحكام الإدارية، لاسيما بالنسبة للجماعات المحلية.

وفي هاذ الإطار، وبمقتضى المنشور الصادر في 04 فبراير 2008 حث السيد الوزير الأول كافة المسؤولين للعمل على تنفيذ كل الأحكام القضائية، وذلك بالأمر بأداء المبالغ المستحقة.

وفي 12 مارس 2009، انعقد على مستوى الوزارة الأولى اجتماع ضم كافة القطاعات المعنية، تمخضت عنه جملة من التدابير، أهمها تكثيف الاجتماعات التنسيقية التي تعقدها وزارة العدل مع إشراك مديرية الميزانية بوزارة المالية.

في نفس الإطار، عملت وزارة العدل على وضع منظومة قانونية متكاملة لمعالجة إشكالية عدم تنفيذ الأحكام، في إطار صياغة مشروع قانون المسطرة المدنية الجديد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

هل هناك تعقيب؟ تفضلوا، السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

على كل حال احنا كنشكرو السيد وزير العدل على تفضله بالجواب. وفي الحقيقة، أؤكد واحنا في حزب التجمع الوطني للأحرار، على مبدأ استقلال القضاء، كان هذا القضاء واقفا أو جالسا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الحكومة عندما تنفذ الأحكام الصادرة من المحاكم المغربية ضد الإدارة وضد السلطة التنفيذية، هذا لا ينقص من قيمتها شيء، بالعكس، هذا كيزيدها قيمة ويزيدها شرف، وهذا ليس بجديد على المملكة، فقد صدرت أحكام وأحكام ضد الحكومة المغربية وضد الجماعات المحلية ونفذت، والأمثلة كثيرة على هاذ المنوال.

السيد الوزير،

المغرب خطى خطوات مهمة في مجال العدل وحقوق الإنسان، وأحسن دليل على ذلك هو التقارير التي ترد علينا من منظمات دولية، وما نعيشه وما يعيشه المواطنون المغاربة كل يوم، رغم الانتقادات التي توجه من حين لآخر، وهذا أمر طبيعي.

السيد الوزير،

نريد للحكومة وللسيد الوزير الذي نكن له التقدير والاحترام، وهو عضو بارز في حكومة جلالة الملك، وهو المنتخب الذي يعي ما يجري في الأرض، لأننا احنا كنعيشو في الأرض، وله الجرأة الكافية لتطبيق ما ورد من أحكام ضد السلطة التنفيذية، وهذا ما نعتبره شجاعة سياسية وديمقراطية حققة، إن هو حقق، وأريد أن كل الأحكام، السيد الوزير، تطبق.

متفقين بأن الثلثين ولا أكثر كتطبق. بعض المرات يكون إكراهات، ولكن إذا وزارة العدل إذا طبقت الأمور كنعتبرو بأن احنا في دولة الحق والقانون، والكل، كلشي لا المؤسسات ولا غيرها ولا الأشخاص، حتى واحد ما فوق القانون ولا فوق العدل، وهذا ليس بعيد، السيد الوزير، عن المنال.

المغرب هو شعب حضارة وتاريخ وشعب متأصل ومتشبث بالحقوق ومتشبث بحماية المكتسبات، لهذا، السيد الرئيس، السيد الوزير، نطلب منكم المزيد، لأن هذا طريق شاق، ولكن لابد من الخوض دياولو، ومن سار على الدرب وصل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير المحترم، تفضلوا أسيدي.

السيد وزير العدل:

السيد الرئيس،

بغيت غير نعطي مثال: صدر ضد وزارة العدل 26 حكم، نفذت منها 20 وبقت 6 رaha في طريق التنفيذ، بحيث وزارة العدل حتى هي كنصدر ضدها الأحكام وكننفذ، وتمناو إن شاء الله، أن هاذ الشي غيتم بالنسبة لجميع الوزارات.

شكرا السيد الرئيس.

الضرورية، وتحيل المتهمين على الجهات القضائية المختصة قصد محاكمتهم طبقاً للقانون، وبالنسبة لجميع الملفات، فالقضاء وحده المسؤول عن تحديد مصيرها وتاريخ البت فيها.

أما بالنسبة لملف القرض العقاري والسياحي، فقد صدر حكم ابتدائي بالإدانة، تم الطعن فيه بالاستئناف طبقاً للقانون، وأدرج في عدة جلسات، وتقرر إدراجه في جلسة 2 يوليوز 2009، أي يوم الخميس المقبل. وبخصوص ملف البنك الشعبي، فإن الملف معروض حالياً على أنظار المجلس الأعلى، بعد الحكم الابتدائي والاستئنافي، فالملف الآن أمام المجلس الأعلى.

أما بالنسبة لملف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فإن التحقيق في هذه القضية لم يكتمل بعد، حيث لم يتمكن قاضي التحقيق من الإطلاع على الوثائق التي اعتمدت في صياغة تقرير لجنة تقصي الحقائق التي شكلها مجلس المستشارين، بالنظر إلى ضرورة الإطلاع على هذه الوثائق لإتمام البحث، فقد تمت مكتبة مجلس المستشارين قصد العمل على وضع الوثائق المذكورة رهن إشارة قاضي التحقيق، ونحن على يقين بأن مجلس المستشارين سيقدم المساعدة اللازمة في هذا الإطار.

وإجلاً، يمكن التأكيد على أن جميع الملفات، إما معروضة على أنظار قاضي التحقيق أو راجعة أمام المحكمة، بحيث لا يمكن الحديث عن ملفات مسكوت عنها أو ملفات تم طيها. شكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير المحترم.

لكم الكلمة، المستشار المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

في الحقيقة، لقد تم طرح هذه الأسئلة المتعلقة بملفات الفساد في المغرب في العديد من المناسبات، لكن تبقى هذه الأسئلة لها راهنتها، خاصة أننا نعيش اليوم فساداً جديداً، يتعلق بالفساد الانتخابي.

لذلك، فكما جاء في السؤال، أن هذه الملفات يجب أن يتم التعامل معها بكامل الجراءة، ولا يجب أن يكون هناك أكباش فداء يؤدون مكان المختلسين الحقيقيين.

واليوم، المغاربة ما خاصهمش يعتذروا، لأنه ها احنا تنطرحو هاذ الأسئلة، وها الناس اللي مختلسين في العديد ديال المؤسسات يتجولون بكامل الحرية، ونحن معكم، السيد الوزير، عندما تقولون بأن القضاء وحده له صلاحية البت في هذه الملفات، ونحن نؤمن بنزاهة وباستقلالية القضاء،

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير المحترم.

السؤال الرابع الموجه في نفس القطاع، حول مآل ملفات الفساد، للمستشارين المحترمين: عبد المالك أفرياط، عبد السلام خيرات، محمد الهبطي، محمد بورمان، عبد الحميد فاتحي، محمد عذاب الزغاري، محمد دعيدة، محمد العشاب، عبد الرحيم الرواح، محمد لشكر، حسن أكليم، أحمد العاطفي.

فليتفضل أحد الإخوة المستشارين لبط السؤال.

المستشار السيد محمد عذاب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

لقد كان من بين أهم التزامات الحكومة في تصريحها ما اصطلح عليه بـ "تخليق الحياة العامة" وتأهيل بلادنا للانتقال الديمقراطي الحقيقي الذي يشكل أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ينشدها كل المغاربة.

لذلك، نعتبر أن هذا التخليق يقتضي الشفافية والوضوح والصرامة في التعامل مع بعض ملفات الفساد التي عانت منها العديد من القطاعات، والتي ما زال بعض مرتكبي هذا الجرم في حق الوطن والمواطنين أحراراً، مما يطرح أكثر من تساؤل حول مصداقية الحكومة والبرلمان، بل ومؤسسة القضاء، كل من منطلق مسؤولياته، إذ أن السكوت عن هذه الملفات أو طيها - لا محالة - يكون له كامل التأثير على العملية الديمقراطية ببلادنا.

لذلك نسألكم، السيد الوزير، عن: ما هو مآل ملفات الفساد لكل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والبنك الشعبي والقرض السياحي وغيرها من المؤسسات؟ شكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الرئيس.

لكم الكلمة السيد الوزير المحترم.

السيد وزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية، أؤكد أمامكم وأمام مجلسكم الموقر أن الحكومة حريصة على تنفيذ البرنامج الذي أعدته لتخليق الحياة العامة ومكافحة كل مظاهر الفساد بكل تجرد وموضوعية.

في هذا الإطار، تتلقى النيابة العامة شكايات تجري بشأنها الأبحاث

أنا عندي سؤال حول ملفات مضبوطة للقرض العقاري والسياحي وملف البنك الشعبي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. أنا أعطيت فين وأصلة هذه القضايا.

أما بالنسبة للانتخابات، فهذا موضوع آخر. السيد المستشار، يمكن له يطرح هذا السؤال في مرحلة أخرى، وأنداك الحكومة غادي تجاوب عليها، إذا كان من اختصاص الحكومة. وإذا كان من اختصاص القضاء، راه القضاء هو اللي غادي يجاوب على هاذ الشيء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

باسم المجلس، نشكر السيد وزير العدل المحترم على مساهمته معنا القيمة.

ونمر إلى القطاع الموالي، إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، وعدد الأسئلة الموجهة إليه ثلاثة.

السؤال الآتي الأول الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، حول تمويل المقاولات الصغيرة، للمستشارين المحترمين السيدين: الحسين أشنكلي والحو المربوح، فليفضل أحد الإخوة المستشارين.

السي الحو المربوح، تفضلوا أسيدي.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

كما تعلمون، تشكل المقاولات الصغيرة جزء مهم جدا من النسيج الاقتصادي الوطني، وتساهم بشكل إيجابي في توفير مناصب الشغل وفي التوازنات الاقتصادية والاجتماعية. لكن، ومن خلال متابعتنا لنشاط هذه المقاولات، نجدتها تتخبط في صعوبات كبيرة للاندماج أكثر في هذا النهج، حيث أغلبها تفتقر إلى وسائل التمويل، وبالتالي تعيش صعوبة في إثبات الذات في النسيج الاقتصادي، مما جعل الكثير منها في ظروف جد صعبة بل والعديد منها على حافة الإفلاس.

السيد الوزير،

بالإضافة إلى العناية الخاصة التي يجب أن تعطى لهاته المقاولات، التي تشكل للتذكير مشاتل ومكاهن مهمة للشغل، سواء في التشغيل الذاتي أو خلق فرص الشغل، يجب - في نظرنا - أن تتجرأ الحكومة في خلق وفرض آليات ناجعة لحل نهائي لمشكل التمويل، لأنه - مع الأسف - كل البرامج التي تمت تجربتها حتى الآن لم تعط النتائج المتوخاة، ابتداء من برنامج

ولا نريد تدخل أي كان في هذه القضية.

لكن اليوم، مطروحة المسألة ديال المصادقية ديال المؤسسات، مؤسسة البرلمان، المؤسسة ديال القضاء، لأن المغاربة الآن فاقدين الثقة في كل شيء، وباش نردو الثقة للمغاربة كيخصنا نحسمو في هاذ الملفات، لأن هاذ الملفات ديال الفساد راه كان عندها واحد التأثير كبير على الوضع الاجتماعي ديال المغاربة، واحد السواد الأعظم ديال المغاربة كيعيشوا في فقر مدقع.

وإذا رجعنا للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يمكن، السيد الوزير، تقولوا ليا بأن الوثائق راه باقي ما توصلش بها السيد القاضي المكلف بالملف. أنا أقول لكم بأنه هناك تقارير ديال الافتحاص، يمكن اللجوء إلى صفحة واحدة من هاذ التقارير ديال الافتحاص، ويمكن التأكد من بعض التجاوزات.

ثم أيضا، لأنه المصيبة، الكارثة في البلاد، اللي بقي كيخون ويكخف وكيمشي في حالو وما كيدار لو والو، راه اليوم كيخص أنه تكون واحد القطيعة مع دولة اللاحق، كيخص دولة اللاحق نهبو معها، واللي فرط يكرط، اللي دار شي حاجة يتحمل المسؤولية ديالو.

واليوم، احنا كنسمعو ملي كهمضو على هاذ الملفات، كيتضاف ليا ملف خطير آخر، اللي هو ملف ديال الفساد الانتخابي، وما نطلع عليه يوميا في الجرائد راه يطرح أكثر من تساؤل.

وهنا راه نطالبكم، السيد الوزير، بناء على ما جاء في هذه الجرائد، التأكد من مصدر هذه الأموال التي استعملت في هذه الانتخابات، لأنه من هنا كيقول لك المغاربة "باك طاح، قال لهم راه من الخيمة خرج مايل"، لأن ملي كيتهم هاذ الفساد الانتخابي تيفرز لنا مؤسسات منتخبة فاسدة، كيفرز لنا برلمان ما كيمثلش الحقيقة ديال الإرادة ديال الجماهير، وكتريد كتكمل المآسي ديال المغاربة، وهذا يؤدي ببلادنا إلى الجهول.

وهاذ المسألة ديال الجهول أنه راه يمكن غدا أو بعد غدا أنه هاذ الشيء يؤدي لشي حاجة اللي ما يمكن يتحكم فيها حتى شي واحد، لا أحزاب ولا نقابات ولا جمعيات.

لذلك فنحن نؤكد على أنه حنا ما باغين الخدمة في أحد، ماشي باغين الخدمة في شي واحد، ولكن هاذ الملفات ديال الفساد يجب الحسم فيها وبجراحة في إطار دولة القانون.

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم الكلمة، السيد الوزير المحترم.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

الخبرة التي عندها، من طرف السوق التي كنتشتغل فيه. واحنا في التنفيذ نتاع هاذ الإجراء هذا، اللي كنا حددناه في ذاك الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، اللي كنا وقعناه أمام صاحب الجلالة. فأنا نتظن بأن هاذ الإجراء هذا غادي يساعد في هاذ الطريق.

كنا أيضا بعض البرامج القطاعية، وإذا اسمحتيو نذكر البعض منها، اللي خذينا:

- برنامج "رواج"، بالأمس كانت عندنا ذاك اليوم نتاع التجارة الداخلية، وجات البنك الشعبي وقدم واحد القروض جديدة لهاذ الفئة، فاحنا نتظنو بأن البنك الشعبي وأبنك أخرى يمكن لهم يقدموا عروض ولا قروض اللي يناسبوا هاذ التجار هاذو؛

- كنا أيضا في قطاع الصناعة التقليدية برامج لمواكبة هاذ المقاولين الصغار.

وأخيرا إذا اسمحتيو، غنضر على ملي تتكون المقاولات منشوءة، ولكن إحداث المقاولات حتى هو خاصو يكون إحداث في أحسن الظروف. ولهذا إعادة النظر في برنامج "مقاوتي" والدعم اللي يمكن لها تعطيه ذاك الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، في إطار ذاك البرنامج نتاع الألفية، غادي نجي تساعد هاذ المقاولات، باش يكون عندهم التمويل الكافي، وباش يكون عندهم التدبير الملائم، باش ما يوقعش إحداث، ولكن تبقى الاستمرارية نتاع هاذ المقاولات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

لكم الكلمة، في إطار التعقيب، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الحو المبروح:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على الأجوبة الواضحة. تنوضح بدوري أن الأمر أساسا يتعلق بالمقاولات الصغيرة جدا، ولكن مشكل التمويل يهم المقاولات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، واحنا بلادنا نتخبط في هاذ المشكل منذ عشرات السنين.

علاش لحينا بهاذ السؤال هذا؟ باش يتلقى واحد الحل اللي ما نعاودوش نرجعوا من هنا 3 سنين أو 4 سنين كقلبوا على برنامج آخر. رأس المال، السيد الوزير، بالنسبة لهاذ الفئة ديال النشيطين والفاعلين، رأس المال الأول هو الخبرة اللي كيكتسبها ذاك السيد أو الفكرة اللي جا بها. فاحنا كدولة تعتبر هاذك رأس المال وتواكبو، على ما يكون رأسال آخر اللي يمكن ذيك الساعة يجيبو وي زيد للقدام، حتى يولي مقاولا متوسطة. هذا هو يعني المبتغى من هاذ الشيء.

حاجة أخرى، السيد الوزير، لإنجاح هاذ البرامج كلها، خاص الغرف

المقاولين الشباب منذ 20 سنة، مرورا ببرامج حكومية أخرى إلى البرنامج الحالي "مقاوتي".

يجب أن نتساءل: لماذا كل هذه البرامج لم تعط النتائج المرجوة، رغم الإرادة السياسية القوية للحكومة وللبرلمان، لماذا؟

في نظرنا، لأن هناك مكون أساسي، وهو المحوري لهذه البرامج، هو الأبنك التجارية. هذه الأبنك، السيد الوزير، لم تنخرط بصدق في أي من هذه البرامج، بل بالعكس، تعمل كل ما في جملتها لإجماض كل برنامج لا يخضع لها، ويضمن لها الأرباح التي تريدها.

لكل هذا، السيد الوزير، وهناك تجارب دولية أخرى في دول قريبة منا:

- أولا، نقتح عليكم، وبكل مسؤولية وجرأة، إنشاء بنك خاص بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة، تشارك فيه وتتحمك فيه المؤسسات المالية للدولة، وبالطبع إشراك الأبنك التجارية. هذا كحل دائم - في نظرنا - لمشكل تمويل هذه المقاولات؛

- ثانيا، نساالك عن الإجراءات التي ستعمدونها لإنقاذ المقاولات الصغيرة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم الكلمة، السيد الوزير المحترم، في إطار الجواب.

السيد أحمد رضا الشامي، وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد الرئيس المحترم، شكرا السيد المستشار المحترم.

هو إلى اسمحتيو، أنا كنا عندي واحد التساؤل على السؤال، واش احنا نتناكرو على الشركات الصغرى والمتوسطة أو الشركات الصغيرة La TPE ou la PME؟ غادي نحاول نجابو عليهم بجوج إذا اسمحتيو.

هو بالطبع كنا مشكل نتاع التمويل، المشكل كنا اليوم في المغرب، ولكن احنا نتظنو بأن المسؤولية مشتركة من طرف المقاول، اللي خاصو لا بد ما يمكنش يعمل شي مقاولا وما يجيبش هو رأس المال الكافي، واحنا نتعرفو بأن - مع الأسف - المقاولين شوية ما تيؤديوش ذاك رأس المال الكافي، ولا واخا تيأديوه في الأول ملي تتطور الحركة دياهم، كيستعملوا ذاك المال بعض المرات في واحد النشاط آخر.

وكنا المسؤولية نتاع الأبنك، اللي خاصهم حتى هما يكونوا يساعدوا باش هاذ المقاولات اللي عندهم واحد الإمكانيات كبيرة للتطور باش يساعدوها باش تزيد تطور.

فلهذا عندنا واحد البرنامج ولا مشروع نتخدمو فيه مع الأبنك، هي واحد الأرضية نتاع التنقيط، واحد البرنامج ديال التنقيط، اللي غادي ياخذ المقاولا وما غادي ما يحكمش عليها غير من طرف رأس المال ولا من طرف المديونية ديالها. غادي يحكم أيضا عليها من طرف الإمكانيات، من طرف

يوسف التازي، العربي بوراس، عبد الحميد بلقيط، محمد كيرين، محمد بلحسن خير، الطاهر الفيلاي، محمد بنزيدية، محمد لفحل، بنجيد الأمين. فليفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس.

لتمس من السيد الرئيس تأجيل هاذ السؤال إلى جلسة لاحقة، على أساس برمجته في جلسة لاحقة، وذلك لاستكمال بعض العناصر المتعلقة بهذا السؤال. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى السؤال الآني الموالي في نفس الموضوع حول حماية المستهلك، للمستشارين المحترمين: أحمد الكور، محمد طريش، محمد بلحسان، محمد العقاوي، مليود ناصر، محمد أبو الخدادي، عبد القادر البريكي، أحمد الديوني، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرقاوي، أحمد السنيتي، سيداتي شكاف، محمد برطني، خالد برقية، مصطفى الرداد، محمد المنصوري، عابد شكيل.

فليفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال، تفضلوا أسيدي، السي العقاوي، تفضلوا.

المستشار السيد محمد العقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

إخواني المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

في إطار افتتاح السوق المغربية على المنتوجات الأجنبية وتعدد مصادر تمويل السوق المغربي وتدقق السلع والبضائع من كل أنحاء المعمور، فقد أضحي لزاما على الحكومة المغربية أن تضاعف من درجة حمايتها لصحة وسلامة المستهلك الوطني، كما هو عليه الأمر في مجموعة من البلدان التي وضعت لنفسها مجموعة من الضوابط والمعايير التي يتوجب احترامها حتى يتم ولوج السلع الأجنبية أو حتى الوطنية لأسواقها.

فمن هنا نسألكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي اعتمدها وزارتك لضمان حماية فعالة للمستهلك المغربي، ومدى إشراك المعنيين وجمعيات المجتمع المدني في هذا الإطار التوعوي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم الكلمة، السيد الوزير المحترم.

المهنية يتعطي لها الدور ديالها الحقيقي. كين واحد المشكل ديال التواصل مثلا؛ هاذ البرنامج ديال "مقاولتي" والبرامج الأخرى كين الناس اللي ما عارفينهاش، علاش لأنه رغم المجهود ديال الحكومة في الإعلام إلخ.. إلى ما دزناش على الجسر ديال القرب، اللي هو الغرف المهنية، ما غديشاي نوصولو للنجاح اللي بغينا في هاذ البرامج هاذو.

السيد الوزير،

دبا كايئة حقيقة تنعيشوها في الأحياء، في المدن، وحتى في القرى المغربية، كين هاذ الناس اللي عندهم هاذ Les Petits Métiers هاذ المهن الصغيرة، عندهم أفكار، عندهم باش يقدموا ذاك الشيء دياهم وكيشغلوا نفوسهم، كيشغلوا معهم جوج أو ثلاثة ديال الناس، خاصنا نلتفتو لهم ونلقاو لهم حلول، ريثا هاذ البرامج كلها تخرج للوجود، وتعطي يمكن دفعة أقوى لهاذ الناس هاذو.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم الكلمة، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

شكرا السيد المستشار.

أنا متفق معكم، بعدا أولا الدور اللي يمكن لهاذ الغرف يعطيوها، ثانيا هاذ الحرفيين اللي هضرتيو عليهم، المهنيين اللي عندهم مهنة، وحقيقة خاص تكون مواكبة دياهم، واحنا مثلا تنفكرو في ذاك مناطق الأنشطة بحال Les zones d'activités، باش يجربوا واحد المكان فين يمارسوا ذاك المهنة دياهم.

أخيرا، ذاك الدعم اللي قلتيو في الرأسمال، احنا كدولة وفي إطار الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، حددنا غادي يكون إنشاء واحد الصناديق اللي مموله من طرف الدولة، ولكن من طرف القطاع الخاص أيضا، باش تساعد في إنشاء ذاك المقاولات fonds de capital-risque اللي غادي يكونوا موجودين، إن شاء الله، في القريب. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم. السؤالان الثاني والثالث الموجهان إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، يتناولان موضوع حماية المستهلك. ونظرا لوحدة الموضوع كذلك، أستأذن المجلس الموقر في عرضها دفعة واحدة، وبعد ذلك أعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عنها.

السؤال الآني الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة في الموضوع، حول ضرورة حماية المستهلك وخاصة صحة الأطفال، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الكبير برقية، عبد اللطيف أبدو،

نشكركم السيد الوزير على جوابكم على سؤالنا، ولكن نظن أن حماية المستهلك أصبحت أحد أهم المطالب الاجتماعية في الوقت الراهن، خاصة مع تدفق السلع الأجنبية والقادمة من الدول الآسيوية وخصوصا دولة الصين.

كما أننا لاحظنا أن العديد من المشاكل والحالات المرضية التي عرفتها مجموعة من المستشفيات قد تسببت فيها سلع لم تخضع للمراقبة، فمن هنا نطالبكم السيد الوزير، بمضاعفة الجهود والمراقبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

باسمكم جميعا أشكر السيد وزير التجارة والصناعة على مساهمته معنا القيمة.

وننتقل إلى..شكون؟ السي المعطي تفضلوا.

المستشار السيد عادل المعطي:

السيد الرئيس،

غير ملي اطلعنا على جدول الأعمال، هناك سؤال ديال فريق الاتحاد الدستوري، اللي تبتعلق بالمقاع بالوديان. في جدول الأعمال غير موجود، فبغينا نعرفوا، السيد الرئيس، واش هو مصنف عندكم، لأن هناك استدراك، أم لا؟

السيد رئيس الجلسة:

موجود عندي.

المستشار السيد عادل المعطي:

بغينا نعرفو الترتيب، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

موجود، ها هو. هو السؤال السابع عند السيد الوزير المكلف بالبيئة.

المستشار السيد عادل المعطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذا سمحتم، ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة، وعددها 07 أسئلة، 03 منها تتناول موضوع حرائق الغابات.

ونظرا لوحدة الموضوع كذلك، أستأذن المجلس الموقر بعرضها دفعة واحدة، وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عنها.

فالسؤال الآتي الأول في الموضوع حول الحرائق التي عرفتها بلادنا، للمستشارين المحترمين: عزيز الفيلاي، عبد اللطيف أبدو، عبد الكبير

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

هو اليوم عندنا واحد النظام الوطني الحالي للمراقبة، يعتمد هذا بالأساس على احترام المواصفات، هاذ المواصفات اللي كنتحدد أشنو هما الشروط الأساسية اللي خاصها تتوفر في المنتوجات الصناعية.

ففي هاذ المواصفات اليوم، عندنا مواصفات إجبارية أكثر من 100، وفوقاش ما عندنا تنعملو المراقبة؛ مثلا في الاستيراد، نعطيكم بعض الأرقام:

- فهاذ الستة الأشهر الأولى وقع تقريبا 18.900 ملف استيراد، خذينا احنا ذاك العينات، خذينا تقريبا 1649 ملف نتاع العينات اللي وصلوا لواحد المختبرات المختصة، ومن بعد هاذ العينات وهاذ الملفات تدرسوا، 20 من ذاك 1649 اللي ما دخلوش لأرض الواقع؛

- تيووقع أيضا المراقبة في السوق الداخلية، فمثلا عاود في 6 أشهر الأولى أكثر من 2600 نتاع المحلات التجارية اللي تراقبت، جبرنا أعداد العمليات نتاع أخذ العينات 189، وفي هاذ 189، 63 نتاع المتابعات القضائية اللي ترسلت.

فاحنا نقولو بأن كاين واحد المراقبة اليوم في الاستيراد وفي السوق الداخلية، اللي تتحاولو بها نحميو المستهلك.

ثانيا، هاذ الشي ما كافيش، خاصنا لابد المستهلك يكون عندو واحد الإطار قانوني اللي كيحميه، ولهذا كاين ذاك مشروع القانون 31.08 اللي راه في حيز الدراسة في البرلمان في الغرفة الأولى، وغادي يعطي حقوق كثيرة للمستهلك، منها حق الإعلام مثلا، هاذ حق الإعلام، خاص المستهلك يعرف بالضبط أشنو هو بالضبط ذاك المنتج اللي كيتقدم لو.

وأخيرا، لابد الحث بأن هاذ المؤسسة هاذي، المؤسسة ديالنا كتخدم لتحسيس المجتمع المدني والجمعيات اللي كيدافعوا على المستهلك، فهكذا مثلا عندنا إحداث شبائيك المستهلكين، فهاذ الشبائيك كيجيوهم المستهلك وكعطيوه جميع التوضيحات.

ثانيا وأخيرا، عندنا واحد المشروع نتاع إحداث المركز المغربي للاستهلاك. هاذ المركز المغربي للاستهلاك غادي يكون مؤسسة للعم التفتي للحركة الاستهلاكية، وأيضا غادي يكون واحد التتبع من أجل رصد المواد التي قد تشكل خطرا على صحة وسلامة المستهلكين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

هل هناك تعقيب، السيد المستشار؟

المستشار السيد محمد العقاوي:

في هاذ الأيام تتاع الصيف، ما زال هناك في أيام الصيف، لا بد تيكون حريق إلخ... أشنو هي التدابير اللي اتخذت من طرف الوزارة والحكومة ككل لحماية هاذ الثروة، اللي المغرب فخور لوجودها بالمغرب؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآتي الثالث حول حرائق الغابات، للمستشارين المحترمين: إدريس مرون، عبد القادر أقوضاض، محمد فضيلي، الهاشمي السموني، عبد الحميد السعداوي، عبد الحميد الحنكاري، سعيد أرزيقي، محمد الكبوري، عبد اللطيف اسطنبولي، محمد جوهرى، حسن القيشوحي. فليفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارون،

الكل يعلم مدى أهمية هذا الموضوع، لاسما في حلول فصل الصيف الذي ترتفع فيه درجة الحرارة، حيث تشهد العديد من المناطق حدوث ونشوب حرائق مختلفة، خاصة في الغابات، وذلك راجع لعدة أسباب، وعلى رأسها العنصر البشري الذي يجهل التعامل مع الطبيعة، خاصة في فصل الصيف الذي يجب فيه أخذ الحيطة والحذر، حفاظا على ثروتنا الغابوية وتحسيس المواطنين بخطورة الحرائق وما يمكن أن تسببه من مخاطر بيئية، نتيجة تلوث الهواء على إثر انبعاث الغازات السامة، علاوة على الخسائر المادية.

لهذا، إننا نلاحظ غياب حملات تحسيسية ووصلات إخبارية على قنواتنا التلفزية، على غرار ما قامت به بعض الولايات والجهات كولاية جهة الغرب-الشراردة-بني حسن، التي عقدت عدة اجتماعات حول التأهب والاستعداد، ليس فقط لمواجهة الحرائق، بل لتفادي نشوب الحرائق بهذه الغابة التي تعد من أشهر الغابات بالعالم، نظرا لما تتوفر عليه من نوع الأشجار كشجر البلوط الفليني.

إذن يجب أن نحث المواطنين على التعامل بشكل إيجابي مع الطبيعة لتجنب أسباب الحرائق واستعداد الجماعات المحلية والمصالح الخارجية المعنية للاستعدادات الاحترازية.

ولكل ما ورد ذكره ولأهمية هذا الموضوع، نطلب من السيد الوزير ونسائلكم حول التدابير الوقائية التي اتخذتموها من أجل التدخل السريع عند نشوب الحرائق، خاصة بالعالم القروي الذي يفتقر للوسائل الاحترازية والضرورية لمحاربة هذه الآفة.

وشكرا السيد الرئيس.

برقية، العربي بوراس، بنجيد الأمين، عبد الغني مكاي، الطيب الموساوي، حمة أهل بابا، بلعيد بنشمسي، العربي سديد، محمد أبو الفرج، رفيق بناصر، جمال بنزيعة، مصطفى ميارة، محمد العزري، العربي الحرشي، بنعيسى بنزروال، محمد بلحسن خير، كافي الشراط، والسبي تيتي العلوي. الكلمة لأحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال، تفضلوا أ سيدي.

المستشار السيد محمد تيتي العلوي إدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

بالطبع، فريقنا وضع هذا السؤال المتعلق بالحريق أو حرائق الغابات، علما أنه عندما يقبل فصل الصيف، حقيقة أنه كيصح المشكل مطروح لدى جميع المغاربة، ولاسيما بالنسبة للعالم القروي الذي يجاور هذه الغابات. لهذا، ارتأينا أن نضع هذا السؤال في هذا الوقت لنطلب من الحكومة أن تعطينا الإجراءات التي اتخذتها لمحاربة هذه الآفة، والتي هي آفة جد خطيرة بالنسبة للمغرب. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآتي الثاني في نفس الموضوع حول الوقاية من حرائق الغابات، للمستشارين المحترمين السادة: العلمي التازي، محمد طالحا، حبيب لعج، الأمين السراق، محمد الهواري، يوسف بنجلون، محمد بوداس، عبد السلام أمغار، الحسن بجدىكن، الحسين أشنكلي، أحمد السرخيني، محمد القندوسي، مصطفى الشهلواني، عبد العزيز البنين، لحسن العواني، محمد القلوي.

فليفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد العلمي التازي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

التجمع الوطني للأحرار تقدم بهذا السؤال: لا يخفى عليكم العناية تتاع الغابة والانعكاسات دبالها الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا تنساءلوا الحكومة، كطرحوا هاذ السؤال: أشنو هي التدابير اللي اتخذت من طرف الحكومة، الإجراءات لحماية هاذ الثروة اللي هي ثروة مهمة جدا، والمغرب، الحمد لله، عندو الملايين تتاع الهكتارات تتاع هاذ الثروة؟ وأشنو هي التدابير لحماية هاذ الثروة؟ وكذلك وبصفة خاصة

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم الكلمة، السيد الوزير المحترم. تفضلوا هنا سيدي.

السيد عبد الكبير زهود، كاتب النولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء**والبيئة، المكلف بالماء والبيئة:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين المحترمين على طرحهم هذا السؤال.

فكما لا يخفى على أحد أن هذه الظاهرة تشكل خطرا كبيرا يهدد المجالات الغابوية عبر العالم، حيث تتجتاح سنويا قرابة 10 ملايين هكتار، أي ما يناهز 0.03% من الغطاء الغابوي، وتزداد هذه الظاهرة حدة في المجالات الغابوية لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط التي يسجل بها سنويا نشوب حوالي 50 ألف حريق يتسبب في إتلاف ما يناهز مليون هكتار.

وفيما يخص المغرب، فالمعطيات المسجلة في هذا المجال خلال السنوات الأخيرة تشير إلى تقلص المساحات الغابوية المحتاجة بالحرائق سنويا، حيث سجل انخفاض من حيث المساحة وعدد الحرائق الغابوية. فعدد الحرائق المسجلة في سنة 2008 بلغ 273 حريق، اجتاح 1130 هكتار، مقابل 403 حريق اجتاح 3250 هكتار سنة 2005.

ومن خلال هذه المعطيات، يتضح أن كيفية معالجة الحرائق والخبرة المكتسبة تجعل المغرب في وضعية جد حسنة، على اعتبار أن مساحات الحريق المسجلة سنويا في تضاؤل مستمر، حيث وصلت إلى معدل 4 هكتارات لكل حريق، في حين نلاحظ أن معدل دول الحوض البحر الأبيض المتوسط يتعدى 15 هكتار لكل حريق.

كما تعتبر هذه النتائج الجيدة ثمرة لملاءمة مخططات التدخل مع ظروف المجال الغابوي والمجهودات المبذولة لتحسين تهيئته وتجهيزه من جهة، وإلى التنسيق المتخذ من طرف لجنة قيادة المخطط المدير ضد الحرائق والتي تجمع المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، الوقاية المدنية، الدرك الملكي، القوات المسلحة الملكية، القوات المساعدة والقوات الملكية الجوية، وكذلك السلطات المحلية والجماعات المحلية من جهة أخرى، وفق إستراتيجية تم الاتفاق عليها بمعية باقي الشركاء للحد من حرائق الغابات.

وفي مجال الوقاية، تعمل المندوبية السامية على توفير التجهيزات والوسائل الكفيلة بالحد من اندلاع الحرائق، وذلك من خلال تعزيز دوريات المراقبة للرصد والإنذار المبكر وشق وصيانة المسالك الغابوية ومصدات النار بالغابات وتهيئة نقط التزود بالماء واقتناء سيارات للتدخل السريع الأولى، حيث وصل العدد الإجمالي للسيارات من هذا النوع إلى 73 وحدة.

ووعيا منها بأهمية التحسيس والتواصل، فإن المندوبية السامية تقوم

بإنجاز برنامج سنوي يتوخى توعية السكان ومرتادي الغابات بأخطار وعواقب الحرائق من خلال وصلات تحسيسية ومنشورات ومطويات، وتكفل غلافها ماليا قدره 06 ملايين درهم سنويا، توزع بالطرق السيارة والأسواق والدواوير والمناطق المجاورة للغابة.

أما فيما يخص إستراتيجية التدخل ضد الحرائق، فهناك نظام مدرج على أربعة مستويات:

- المستوى الأول: يعتمد على تدبير وتكفل نقط اندلاع الحرائق من طرف مصالح المندوبية السامية بواسطة سيارات للتدخلات الأولية؛
- المستوى الثاني: مدعم بطائرات الدرك ذات سعة تتراوح بين 1.5 إلى 3 أطنان، لمعالجة أهم بؤر الحرائق التي يتعذر الوصول إليها بالوسائل البرية الكلاسيكية؛
- المستوى الثالث: يعتمد على تدخل القوات المساعدة التي تقوم بمحاصرة الحرائق وحماية الساكنة المحلية والمنشآت الحساسة؛
- المستوى الرابع: عند اندلاع حرائق خطيرة ذات سرعة زحف كبيرة، تتدخل القوات المسلحة الملكية بواسطة طائرات C130 مستعملة مواد مبطئة لزحف الحرائق.

كما تجدر الإشارة إلى أن المندوبية السامية قد أحدثت بتعاون مع الأرصاد الجوية الوطنية نظاما معلومانيا لتدبير حرائق الغابات، يعتمد على خرائط تحدد المجالات الأكثر تعرضا لمخاطر الحرائق مع إدماج المعطيات المتعلقة بخصوصيات النظم الغابوية والظروف المناخية، مما يمكن من تعبئة أنجع وأحسن وسائل الإنذار والتدخل.

وكخلاصة، يمكن الجزم بأن المنهجية والمقاربة وعملية التدخل المعتمدة حاليا لمكافحة الحرائق الغابوية تعتبر ذات نجاعة، يمكن الاعتماد عليها للتصدي الحكم للحرائق الغابوية مع الإشادة بالمساهمة الفعالة لمختلف المتدخلين المعنيين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

هل هناك تعقيب للفريق الاستقلالي؟ تفضلوا سيدي.

المستشار السيد محمد تيتي العلوي إدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

احنا، أريد أن أؤكد شيئا محميا. لم نضع السؤال لأننا نجعل ما نقوم به الدولة ونجعل ما نقوم به السلطات المعنية فيما يخص محاربة الحريق إذا كان الحريق، فوضعنا السؤال لنقول كلاما جديدا، يجب أن نقوم بالوقاية.

نعلم جميعا في المغرب أنه الغابات دبالنا، جميع الغابات وقوم بزيرة للغابات، والمغاربة معروفون أنه هاذ الفضاء بالنسبة لهم أي المنتفس اللي

تنشكرو السيد الوزير على الجواب ديالو، ومن خلال السيد الوزير الحكومة ككل.

تتعرفو بأنه المندوبية السامية قائمة بالواجب دياها وقائمة بالعمل، واللجنة التي مكلفة بالحراسة، كما قلنا في السؤال، هادي واحد الثروة مهمة جدا، كما قلت السيد الوزير، وهي 10 الملايين ديال الهكتارات تتاع الغابة ماشي ساهلة.

ولهذا، بالطبع خلال السنة الماضية تبين بأنه وقعت 273 حريق اللي واجهتها، ولكن اللي ت يخص لابد، كما قال السيد المستشار، أنا متفق معه، باش نخصص على الغابات ت يخص لابد ربما واحد المناصب تكون تعطى، وأعتقد حتى المندوبية راه تتشكى شوية من قلة اليد العاملة اللي يمكن لها تحرس ويمكن لها توعي حتى السكان، حيث غير واحد دايز بالكرو إلى رماه في اسميتو.. صافي راه مشات عافية اللي غتكون فيها خسارات كبيرة.

أعتقد بأنه ما تشطروشاي، خاص لابد تعطيو اليد العاملة الكافية للمندوبية، المندوبية السامية المكلفة بالغابة.

كما واحد الوقت كان واحد المشروع اللي غادي يتدار باش نديرو الحلفة، الحلفة وباش نديرو مواد النسيج من الحلفة، واختارينا الغابة، وبالخصوص في جهة مكناس-تافيلالت، وكانت إمكانيات، وكانت وقعت واحد الدراسة اللي عطت نتائج مهمة جدا.

وهذاك المشروع كون تدار الحلفة، غادي يمكن ربما يخلق مناصب شغل تتاع 500 ألف منصب شغل في الغابة، غير في جهة مكناس-تافيلالت، يعني ما بين أزرو، ميدلت، الراشيدية إلخ.. كان غادي يعطي واحد الإمكان مهم جدا.

ولهذا اللي خاص دابا، وهو: أولا، الحراسة. الحراسة تتاع الغابة، تعطيو مناصب الشغل للمندوبية السامية باش تنظم، وكذلك التوعية. أنا شفت بأنه المندوبية السامية تتقوم بدعايات في الإذاعة والتلفزيون. خاص لابد نزيدو من هاد الشي باش المواطنين يعرفوا بأنه هاد الثروة راه هي مهمة جدا، ت يخصهم يحافظوا عليها، ويحتفظوا بها.

وكاين كذلك السكان في البادية اللي تيستافدوا كثير من ذاك الخشب، ذاك العود وذاك الشي، لحقاش هادك هو الخزن دياهم. عوض ما يكون عندهم الخليج، تيكون عندهم العود اللي تيجمعه في واحد الوقت مناسب، وتيكون عندهم إدخار، البدوي إلى ما كانش عندو واحد الادخار تتاع العود اللي يحرق في الوقت تتاع البرد، ما تيكونشاي في خاطر. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم الكلمة، الفريق الحركي، في إطار التعقيب. هل هناك تعقيب؟

يخرجوا ويمكن لهم يجلسوا في الغابة.

ولكن الإشكال المطروح هو كالتالي: الإشكال هو أن الوقاية ما عندناش في البلاد، نهار كمشيو للغابة كلقاوا الأشجار ميتة، كمشيو للغابات كلقاوها عبارة عن مطارح للأزبال، كمشيو لهذا كلقاوا الرجاج.

احنا كنعرفو أنه الشمس عندنا قوية في المغرب في الصيف، إذن إلى جات غير الشمس وغير ضربت في زجاجة يمكن لها تكون سبب من هذا..

إذن الإشكال هو هذا، والإشكال اللي تنطرحو هو التالي: هي المشكل ديال الوقاية، احنا كنعرفو أن في العالم القروي كاين البطالة متفشية، كنعرفو أن العالم القروي هو مجاور لهاذ الغابات، إذن علاش ما ندخلوش في إطار التنمية البشرية ونخلقو مناصب شغل - على الأقل موسمية - ونشغلو أبناء هاذ العالم القروي لتنقية الغابات من الأشجار الميتة، لتنقية الغابة من الأزبال دياها، وهادي أحسن وقاية يمكن لها تكون.

أما احنا كنعرفو أنه المغرب الآن أصبح من الدول الجدد متقدمة في محاربة الحرائق، واحنا كنعرفو الإمكانيات اللي كاينة لدرجة أن كاع دول تستنجد بالمغرب. احنا بغينا من قبل ما نوصلو للحريق، هاد الحريق قبل ما نوصلو لو.

احنا عندنا بطالة، عندنا إمكانيات، لماذا لا نشغل هاذ الناس العاملين أو الساكنة ديال العالم القروي، وتقوم بعملية تنقية.

كتقول لي: المندوبية السامية! المندوبية السامية، السيد الوزير، بيني وبينك دابا الآن ندوزو غير معمورة، شوف شحال ديال الأشجار ميتة، ولا أحد هزها من تمالك داهم، أشجار ميتة، مسيبة تمالك في وسط الغابة، وهي السبب الأساسي اللي كتسهل العملية ديال الحريق والأزبال وكذا وكذا..

لهذا احنا كطلبو على أساس أننا كيف كيقولوا في المثال: "نضربو عصفورين بجرة واحدة". أولا، نديرو الوقاية. ثانيا، أننا نشغلو أبناءنا اللي موجودين في إطار العمل الموسمي، إما في الإنعاش الوطني، إما في إطار التنمية البشرية، كاين إمكانيات كبيرة، وتقومو بعملية ديال تنمية الغابات ديانا، لأنه راه صباحوا مطارح ديال الأزبال، وصباحوا فيهم مشاكل كثيرة، هذا هو السؤال ديانا، وهذا هو اللي كطلبو من الحكومة أنها تمشي معنا في هاذ التوجه. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم الكلمة، السي العلمي التازي.

المستشار السيد العلمي التازي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

موضوع مهم، والغابة ثروة وطنية مهمة، إذا ما كانش تضافر الجهود كالتى نشاهدها الآن، فما تمكش نحافظو على هاذ المورد الطبيعي الأساسي.

فأريد أن أؤكد بأنه هاذ اللجنة القيادية، لجنة القيادة لتتبع هاذ الموضوع ديال الحرائق، يترأسها السيد الوزير الأول شخصيا، وعندما تتطلب الضرورة ذلك، فكل المصالح تتدخل، كالمؤسسات العمومية ولا المصالح، كالتى أشرت إليها في الجواب.

كذلك أنه النجاعة المنهجية هي ثابتة، لأنه عدد الحرائق في تقلص سنة بعد سنة.

فيما يخص حماية الغابة، فأريد أن أؤكد للسادة المستشارين المحترمين بأن هناك اتفاقية ديال الدولة مع الجهات الاقتصادية الستة عشر ديال المملكة، اللي فيها واحد البند مهم يتعلق بالغابة، وبالتالي فكل الفاعلين على المستوى المحلي هم شركاء في برامج هي الآن تحدد وتسطر مع الجهات ومع السلطات المحلية ومع الفاعلين على المستوى المحلي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآتي الرابع الموجه إلى السيد كاتب الدولة حول حماية الموارد الغابوية من الاستنزاف، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد طربيش، محمد العقاوي، ميلود ناصر، محمد أبو الخدادي، عبد القادر البريكي، أحمد الديبوني، محمد عبده عز الدين، أحمد الشراوي، محمد بلحسان، أحمد السنيني، سيداتي شكاف، محمد برطني، خالد بريقة، مصطفى الرداد، محمد المنصوري.

فليتفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال، تفضلوا أسيدي.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

السيد الوزير،

تتوفر بلادنا على ثروة غابوية تمتد على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 9 ملايين هكتار، واعتبارا للعلاقة التقليدية والوطيدة التي نسجها السكان مع المجال الغابوي، لأنه يكتسي أهمية قصوى في حياتهم عبر توفير فرص الشغل لهم وضمان تزويدهم بمواد ضرورية لحياتهم، فضلا عن تنوع الأنشطة الاقتصادية للساكنة المجاورة للدفع بالتنمية المحلية والمساهمة بشكل فعال في التخفيف من حدة الفقر والبطالة والهجرة والإقصاء الذي تعيشه ساكنة العالم القروي، كما أن الثروات الغابوية تلعب الأدوار الأساسية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

لذا نسألكم، السيد الوزير، عن الإجراءات الوقائية التي تعتمدها

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكرو السيد الوزير على هاذ الإيضاحات، إلا أن السؤال ديالنا كان واضح حول السرعة في التدخل، والسيد الوزير أعطى بعض الاستعدادات، اللي هي استعدادات شاملة، واحنا كرؤساء لجماعات قروية وغابوية، هاذ السنة بالضبط ولحد الساعة مازال ما لاحظناش أي تدابير احترازية للوقاية من نشوب الحرائق.

أولا، عادة نرى المصالح تقوم بإزالة الأعشاب وحرث جنبات الطرق، اللي هاذ العام لحد الساعة مازال ما شفناهاش.

كذلك، هل لكم السيد الوزير، إحصاء حول الفوهات الموجودة داخل الغابة؟ كذلك واش تعطات بعض الحرائط الغابوية للفوهات والمسالك للمصالح ديال الوقاية المدنية، لأن في حالة نشوب حريق تتكون الشاحنة الصهرجية بعيدة عن نشوب الحرائق بعدة كيلومترات، وتيصعب علينا تزويد هاذ الشاحنة بالماء.

إذن إذا كان الحريق في جماعة قروية تنجيو حتى جنبات المدن باش يمكن تزودو بالماء، لأن داخل الجماعة ما يكونش ذاك الصيب الكافي للماء هذه الصهاريج.

بالإضافة إلى هذا، يجب إشراك المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، وحته كذلك، لأن القوات ديال المكتب الوطني ديال الماء الصالح للشرب جلهما ترم وسط الغابة، يجب على المكتب الوطني للمياه والغابات خلق فوهات داخل الغابة وممرقة، وغادي تكون هاذ الفوهات عند المصلحة ديال المياه والغابات ومصلحة السلطة المحلية.

كذلك يجب إحداث مصدات للحرائق، لأن الفائدة ليس في إطفاء الحريق، ولكن في التبليغ في أسرع وقت ممكن عن الحريق، لذا يجب تزويد الحراس الغابويين بالهواتف النقالة، لأن تشوفو الحارس ديال الغابة عندو عصا في يديه، تيمشي على رجليه داخل الغابة، غير باش يمكن له يتنقل وسط الغابة لأقرب هاتف باش يبلغ حتى تيكون - لا قدر الله - النص في ذاك La parcelle تحرق.

إذن احنا اللي نتطلبو، السيد الوزير، ليس فقط محاربة الحرائق، ولكن تفادي نشوب حرائق، والتبليغ والمواجهة في أسرع وقت ممكن.

وشكرا السيد الوزير.

المستشار السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

عندكم رد؟ تفضلوا.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء

والبيئة:

أريد أن أشكر مجددا السادة المستشارين على هاذ الاهتمام بالغابة، لأنه

ألف هكتار، أي بنسبة 42% من البرنامج المسطر؛
- فيما يخص المحافظة على التربة والموارد المائية والتحكم في انجراف التربة: تم إنجاز 190 ألف متر مكعب من سدود الترسيب، من أصل 350 ألف متر مكعب المسطرة؛
- كما تم وضع إستراتيجية جديدة للمراقبة والتتبع تخص صحة الغابات، طبقت بشكل نموذجي بمنطقة الأطلس المتوسط، على أن تعمم مستقبلا بباقي المناطق؛

- حول المناطق المحمية، تم إعداد مشروع قانون: الأول حول المناطق المحمية، والثاني حول تطبيق مقتضيات المعاهدة الدولية للتجار في الأصناف الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض، كما تسعى أهم الإجراءات الزجرية المتخذة إلى تكثيف شبكة المراقبة بواسطة فرق متنقلة سريعة التدخل.

وبخصوص الشق الثاني من السؤال المتعلق بإنهاء عملية تحديد الملك الغابوي لفض النزاعات، فتجدر الإشارة إلى أن تصفية الوضعية العقارية للملك الغابوي للدولة تعتبر من أهم انشغالات الحكومة، حيث تسعى لفض النزاعات العقارية مع السكان المجاورين عبر التراضي وتفاذي المجابهة، مع اعتبار حقوق الانتفاع وضبط الحدود واضحة مع الملاكين الخواص، مع الحرص على إنجاز أهداف البرنامج العشري 2005-2014، والذي يتوخى تحديد وتخفيف جل الملك الغابوي، كما أشرت إلى ذلك في مستهل الجواب على هذا السؤال.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.
هل هناك تعقيب، السي شكيل؟ تفضلوا أسيدي.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.
أشكر السيد الوزير على الإجابات والتوضيحات التي تقدم بها.
السيد الوزير،

إذا كانت هاذ الإجراءات الوقائية والزجرية التي تعتمدها الحكومة تساهم بشكل واضح في حماية الموارد الغابوية من الاستنزاف والحفاظ على التوازن البيئي والإيكولوجي، نعتبرها - مع ذلك - غير كافية، غير كافية، السيد الوزير، لذا نطالبكم بإيجاد وسائل أخرى، في اعتقادنا، إعطاء مزيد من العناية والاهتمام للسكان المجاورين للغابة، السيد الوزير، لأنهم يتعيشون منها، والآن - كيف جا في كلمتي - يعيشون في فقر.

يجب على الحكومة أن توفر لهؤلاء الناس من أجل حماية الغابة فرص شغل وخلق مشاريع من أجل المساهمة في التخفيف من حدة الفقر والبطالة والإقصاء الذي تعيشه هذه الساكنة.

مصالحكم للتحكم في حماية الموارد الغابوية من الاستنزاف المفرط الذي تتعرض له حفاظا على التوازن البيئي والإنتاجي للغابات.
كما أسألكم السيد الوزير: أين وصل برنامج التحديد النهائي للملك الغابوي مع أملاك السكان المجاورين لوضع حد نهائي للنزاعات المستمرة بين حراس الغابة والسكان؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.
الكلمة لكم، السيد الوزير المحترم.

السيد كاتب البولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة:

شكرا للسيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال.
فأريد أن أشير إلى أن استغلال الغابات أصبح يتركز على مخططات تعتمد على مناهج علمية وتقنية مضبوطة، حيث تتوفر أغلب الغابات على تصاميم للتهيئة يتم على أساسها إعداد برامج سنوية منظمة للاستغلال الغابوية، والتي تهدف في مجملها إلى تنمية وصيانة التوازنات البيئية، وكذا تزويد السوق بالمواد الغابوية.

غير أن الثروات الغابوية ببلادنا تتعرض، إضافة إلى تأثير العوامل الطبيعية، لمجموعة من الضغوطات، تتمثل في كميات الموارد الغابوية المستخرجة بصفة غير قانونية، وكذا الرعي غير المنظم، وتعشيب الأرض لأغراض فلاحية.

ولمواجهة هذه الإشكالية، تهج المندوبية السامية إستراتيجية مندمجة، تأخذ بعين الاعتبار - في آن واحد - الجوانب الحماية والتنمية، وترتكز على أسلوب الشراكة والحوار من أجل المحافظة على الثروات الغابوية وتميئتها.

وفي هذا الإطار، تم إعداد برنامج عملي يمتد من 2005 إلى 2014 وفق منهجية ترابية مندمجة تمت من خلاله المنجزات التالية:

- فيما يخص عملية تحديد وتخفيف مجموع الملك الغابوي، تم إلى غاية 29 يونيو 2009 المصادقة على ملفات تحديد 4 ملايين و922 ألف و600 هكتار بنسبة 55%، وتشكل المساحة المحفوظة منها 850 ألف هكتار بنسبة 9% من مجموع الملك الغابوي. أما المساحة المحددة فتقدر ب 3 مليون هكتار، منها مليون و900 ألف هكتار في طور المصادقة؛
- عرفت عملية تشجير وتحديد الغابات وتحسين المراعي الغابوية تطورا ملحوظا، حيث بلغت 130 ألف هكتار من أصل 400 ألف هكتار المحددة؛

- تم تنظيم ذوي الحقوق للانتفاع عبر الاتفاق مع 64 جمعية رعوية من ذوي الحقوق في مختلف الأقاليم لحماية 84 ألف هكتار من أصل 200

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآتي الخامس الموجه كذلك إلى السيد كاتب الدولة، حول مراقبة جودة المياه للشواطئ، للسادة المستشارين المحترمين: أحمد الكور، محمد طريبش، محمد العقاوي، ميلود ناصر، محمد أبو الخدادي، عبد القادر البريكي، أحمد الديبوني، محمد عبده عز الدين، أحمد الشرفاوي، محمد بلحسان، أحمد السنيقي، سيداتي الشكاف، محمد برطني، خالد برقية، مصطفى الرداد، محمد المنصوري، عابد شكيل.

فليتفضل أحد الإخوة المستشارين، السي العقاوي، تفضلوا سيدي.

المستشار السيد محمد العقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

تعرف الشواطئ خلال موسم الصيف إقبالا متزايدا من قبل المواطنين للاصطياف والترجوح على النفس. وما لاشك فيه، فإن المحافظة على صحة وسلامة المواطنين وسلامة البيئة خلال هذا الموسم يجب أن تحظى بأهمية خاصة، ويتضافر جهود جميع المتدخلين من أجل ضمان مرور العطلة الصيفية في أحسن الظروف بالنسبة لجميع المواطنين الذين يرتادون الشواطئ.

وإذ كما نتمن الجهود الكبيرة التي تبذلها مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، تحت الرئاسة الفعلية للأميرة الجليلة لالة حسناء، وكذا الجهود التي تبذلها الحكومة على مستوى مراقبة جودة مياه الشواطئ، إلا أننا - ومع كامل الأسف - نلاحظ أن هذه الجهود تبقى دون تطلعات المواطنين، خاصة وأن العديد من الشواطئ ما زالت تعاني من نقص حاد في البنية التحتية والتجهيزات الضرورية، كما أن بعضها ما زال يتأثر بقذف المياه المستعملة في البحر.

وفي هذا الإطار، وعلى سبيل المثال لا الحصر، صنف التقرير الوطني لمراقبة جودة مياه شاطئ الرباط وسلا ضمن خانة الشواطئ غير الصالحة للاستحمام.

ونظرا لكل ذلك، فإننا نؤكد على ضرورة مواصلة الجهود حتى تتمكن كافة الشواطئ المغربية من الحصول على علامة الجودة الدولية "اللواء الأزرق"، فضلا على ضرورة تحسيس المصطاف في مجال الوقاية من المخاطر الصحية المرتبطة بالسباحة ومساهمته في نظافة الشاطئ وجودة مياهه، وذلك من أجل ضمان منتج سياحي ساحلي يتوافق مع إستراتيجية الدولة في مجال السياحة.

ولذلك نسألكم، السيد الوزير: ما هو برنامج وزاركم لضمان جودة مياه

الشواطئ؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء

والبيئة:

شكرا للسيد المستشار على طرحه هذا السؤال.

فلقد سهرت كل من المصالح المختصة بكتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة وكذا وزارة التجهيز على متابعة إنجاز البرنامج الوطني لمراقبة مياه الاستحمام على امتداد الساحل الأطلسي والمتوسطي، تصدر من خلاله تقريرا سنويا شاملا، كما أشار إلى ذلك السيد المستشار المحترم، يعرض جودة مياه الشواطئ بكل شفافية، ويشكل أداة هامة للإعلام وإخبار المواطنين المغاربة الوافدين على الشواطئ، كما يساهم في التحسيس حول ضرورة المحافظة على المجالات البيئية الساحلية.

ويندرج هذا التقرير في إطار عمل مشترك لمواكبة برامج عمل مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة تحت الرئاسة السامية لصاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة لالة حسناء في إطار برنامج شواطئ نظيفة وبرنامج "العلم الأزرق"، اللذان يعتبران نموذجا للعمل الدؤوب لتعبئة وتجديد جميع المتدخلين من أجل تهيئ وتحسين جودة شواطئ المملكة والمساهمة في الحفاظ على البيئة الساحلية وتعزيز التوعية والتحسيس والترية في هذا المجال.

وقد مكن هذا العمل الدؤوب من حصول 16 شاطئ ببلادنا على "اللواء الأزرق" كشارة بيئية وفق المعايير الدولية.

وهكذا، وخلال موسم 2008-2009 لاحظنا أنه من بين 298 محطة شملها التصنيف، بلغ عدد المحطات الصالحة للاستحمام 283 مقابل 15 غير صالحة للاستحمام، كما تتوزع جودة شواطئ المراقبة خلال هذه السنة كما يلي: 76% من الصنف الجيد، 19% من الصنف متوسط الجودة، و4% من الصنف الملوث بصفة غير قارة، و1% ملوثة.

وأريد أن أذكر كذلك بأن الحكومة التي وضعت من بين أولوياتها معالجة عميقة لإشكالية البيئة ببلادنا، وخاصة منها مشاكل التلوث الناتجة عن المياه العادمة، ستواصل مجهوداتها من أجل أن تعرف السنوات المقبلة تطورا كبيرا في جودة شواطئنا من خلال الإستراتيجية التي اعتمدها بغية الاستجابة للتطورات والتطلعات اليومية للمواطنين، وذلك بإعطاء نفس جديد لبعض البرامج الكبرى، وأخص بالذكر البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، والذي يتوخى مد 330 مدينة ومركز حضري بمحطات لمعالجة المياه العادمة، يشمل أغلب المدن التي تطرح حاليا بعض المشاكل في الشواطئ غير الصالحة للاستعمال، وكذا البرنامج الوطني للنفايات المنزلية، الذي

أضرار، خاصة في الجهاز التنفسي بفعل استنشاق الهواء الملوث الذي يخلفه تكرير الفوسفات، إضافة إلى أضرار أخرى.

كما أن البيئة تضررت، خاصة في المجال الفلاحي، حيث أن عددا من المزروعات لا تنبت بشكل سليم في بعض المناطق، كما أن الثروة السمكية، وهي أحد أهم الثروات الطبيعية للجهة تأثرت بدورها، وعدد من أنواع الأسماك تهرب من المنطقة البحرية المجاورة بسبب تلوثها، وهي معرضة للانقراض، إضافة إلى أن عدد كبير من الحيوانات أصبح يولد بتشوهات خلقية.

هذا الوضع البيئي المتدهور يتطلب برامج متكاملة للحد من التأثيرات السلبية لمخلفات الفوسفات، واحترام المعايير الدولية.

بهذا الخصوص، نسأل معاليكم عن التدابير التي تتخذونها لحماية البيئة بهذه الجهة، والمبادرات التي ستخضعونها لدفع المكتب الشريف للفوسفات لاحترام المعايير البيئية، واحترام صحة المواطنين وسلامة البيئة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.
الكلمة لكم، السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة:

أشكر السيد المستشار المحترم على السؤال المتعلق بالتلوث البيئي بجهة عبدة-دكالة من جراء مخلفات تكرير الفوسفات.

أؤكد في البداية أن هذه المؤسسة الوطنية، أي المكتب الشريف للفوسفات، يلعب دورا أساسيا في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال من خلال المشاريع والمنشآت التي ينجزها في عدة مناطق من التراب الوطني.

فصحيح أن مثل هذه المشاريع والمنشآت لها انعكاسات على البيئة وعلى الموارد الطبيعية، وأن المكتب الشريف للفوسفات - كمقاول مواطن - أصبح أكثر وعيا بهذا الموضوع، حيث ما فتئ يسعى إلى اعتماد حكمة جيدة في تدبير المؤسسة، ومن مقوماتها مراعاة الجانب البيئي، من خلال البرامج والمبادرات والاستثمار في مجال تحسين وحدات وطرق الإنتاج بالاعتماد على تكنولوجيات جديدة أقل تلويثا، حيث أن جل المناهج المستعملة في الإنتاج معترف بها في جميع مناطق العالم، التزاما منه بالبرتوكول الدولي، أي ما يسمى بالالتزام الإراي من أجل التقدم، وهذا ما جعله يحصل على شهادة ISO 14001 و ISO 9001 في مجالات تدبير البيئة والجودة.

وللحد من الانعكاسات البيئية للمكتب بجهة دكالة-عبدة اتخذ هذا الأخير إجراءات نخص بالذكر منها:

- إنجاز دراسة تقييمية جديدة للبيئة من طرف خبراء دوليين؛

سيمكن من إنجاز مطارح المراقبة وإغلاق المطارح العشوائية، وهذه البرامج سيكون لها تأثير إيجابي على جودة شواطئنا، وخصوصا تلك التي ليست صالحة للاستحمام لحد الساعة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

عندك تعقيب، السي العقاوي؟ تفضلوا أسيدي.

المستشار السيد محمد العقاوي:

أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على المعلومات التي تقدم بها.

إنما أريد أن أؤكد على بعض النقاط:

- أولا، ضرورة الاهتمام بالبنية التحتية الشاطئية، وتجهيز كافة الشواطئ بالتجهيزات الضرورية؛

- ثانيا، تعميم الشراكة مع المتعشين الاقتصاديين الذين يرعون الشواطئ، وتكثيف الانخراط في الجماعات المحلية والجمعيات في تدبير الساحل؛

- يبقى التحسيس في مجال الوقاية مع المخاطر الصحية المرتبطة بالسباحة

وبالنظافة أمرا ضروريا ومهما، لكن نعتقد أن الحملات التحسيسية يجب أن

تصبح دائمة، بحيث لا تكنسي طابع الحملة، وذلك حتى تتمكن من جعل

النظافة وحماية البيئة سلوك وممارسة مترسخة عند كافة المغاربة من خلال

التربية والتحسيس والزجر إن اقتضى الحال.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

السؤال السادس الموجه كذلك إلى السيد كاتب الدولة حول التلوث

البيئي بجهة دكالة-عبدة بسبب مخلفات تكرير الفوسفات، للمستشارين

المحترمين: عبد اللطيف أوعمو، مصطفى الكانوني، أحمد الرحوني، سيدي

محمد أخطور، جناح عبد العزيز، العربي خربوش، أحمد الشوفاني، حسن

الغزوي، الحسين أوجكال، محمد الزعيم، محمد صالح اقميرة والسي محمد وحالو.

تفضل أحد الإخوة المستشارين، تفضلوا أسيدي.

المستشار السيد مصطفى الكانوني:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

منذ تأسيس المكتب الشريف للفوسفات أواسط الستينيات وسكان

جهة دكالة-عبدة عامة، وأماكن تواجد مركبات الفوسفات خاصة، يتضررون

بشكل مباشر بمخلفات تكرير الفوسفات، وهي مخلفات أثرت سلبا على صحة

السكان وعلى البيئة، فالتلوث الذي تعيشه المناطق أدى إلى انتشار عدة

على المعامل الأخرى الإضافية التي كابتها تملك، هذا كيوضع السائكة دبال آسفي في واحد الكارثة بيئية.

لذلك، السيد الوزير، احنا كطلبو منكم باش تتدخلو لدى الحكومة من أجل أنها تشارك في المساهمة في التخفيف من حدة هذه الانعكاسات، لأنه السيد الوزير، بالنسبة للدواير المجاورة للمعامل الكيماوية، نجد مثلا أن السكان بأسنان بنية داكنة، نجد ماشية بظهور مشوهة لا تقدر على المشي مترين دون أن تتوقف لتأخذ نفسها، تصيبها الدوخة وأغلبها لا تعيش طويلا، أخرى جلودها متورمة وقوائمها مريضة وأسنانها سوداء، مما يسبب ضعف أتمتها بالأسواق، يعني بنصف ثمنها.

السيد الوزير،

هاذ الشي كله يتوقع في صمت غريب، ويقتول لنا المركب الكيماوي أنه غادي يدير دراسة للبيئة، وهاذي كيخص تكون حجة محايمة اللي غادي تدير دراسة للبيئة، وتعطينا النتائج الحقيقية دبال درجة التلوث في آسفي، اللي عليها غادي يمكن بنينو آش يمكن تدير الحكومة، لذلك السيد الوزير كطلبو منكم أنكم تبلغوا الحكومة كلها أن خاص يكون واحد البرنامج متكامل من أجل القضاء على هذا التلوث وعلى المخلفات ديالو.

كذلك بالنسبة للمناطق الفلاحية، كاي بعض الفلاحة اللي ما بقاتش كنتوض، نتاع الكروم، الزيتون، أشجار زيتون بدون زيتون، أشجار الكروم أيضا بدون تين.

لذلك السيد الوزير، كطلبو أن - على الأقل - الحكومة تتدخل لدى المكتب الشريف للفوسفاط باش ينجز هو برامج متكاملة تشمل القرى عبر إنجاز طرق، عبر كذلك وزارة الفلاحة اللي خاصها تساهم معنا حتى هي في هاذا الميدان هذا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم الكلمة، السيد الوزير، في إطار الرد.

السيد كاتب الدولة لدى وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء

والبيئة:

ربما ما أكدتش بما فيه الكفاية على الاتفاقية اللي تمت مع الجهة، اتفاقية توقعها الدولة من حجة والجهة الاقتصادية دبال دكالة عبدة، والآن هناك مشاريع حول مواضيع مدققة تم البيئة محور محور، بما فيه محاربة التلوث الصناعي، وعلى مستوى كل عمالة، على مستوى إقليم آسفي وعلى مستوى إقليم الجديدة، وكبسطو حتى لمستوى الجماعات.

في هاذا البرامج، الدولة جات، كما جاء في التصريح الحكومي، قلنا ما تيمكش تغلبو على هاذا الشي دبال التأهيل البيئي إلا باعتقاد هاذا المنهجية، يعني وضع البرامج محليا، فهاذا البرامج راه كتوضع محليا، وتدقق مع كل من

- إنجاز وحدات جديدة للحامض الكبريتي وإيقاف الوحدات القديمة بآسفي، وإيقاف استعمال مادة الأمونيوم في مركز آسفي وتحويلها إلى جرف الأصفر بإنجاز مشروع الحزام الأخضر بين المركب الكيماوي ومدينة آسفي؛

- إنجاز مشروع غرس 100 ألف شجرة في المدار الحضري لآسفي، والتقليص من انبعاث ثاني أكسيد الكبريت ب 85% على محور منطقة آسفي، والتخلي عن التخفيف من المصدر، ووضع مجموعة من المشاريع التي تدخل في إطار آليات الإنتاج النظيف.

وبالنسبة لقطاع البيئة، يوجد إطار للتعاون من خلال اتفاقية شراكة، خصوصا فيما يتعلق بتنفيذ القانون 13.03 حول مكافحة تلوث الهواء.

وفما يتعلق بالجزء الآخر من السؤال المتعلق بالإجراءات والبرامج المعتمدة من طرف قطاع البيئة للحد من التلوث الهوائي بالجهة، فقد شرع في هذه السنة في إنجاز مسح خرائطي وبرنامج عمل للتلوث الهوائي بالجهة ككل، كما تم إحداث محطات لمراقبة جودة الهواء في كل من الجديدة والجرف الأصفر وآسفي.

وهناك كما تتبعم تم التوقيع على اتفاقيات مع الجهة في أبريل الماضي أمام أظار جلالة الملك نصره الله. ومن بين ما ستمكن منه هذه الاتفاقية مع الجهة هو خلق مرصد جموي للبيئة سيمكن من إعداد وإصدار تقرير سنوي حول الحالة البيئية بهذه الجهة، وسيتم وضع الأصبع على جميع الاختلالات البيئية ومصادرها، وكذلك إنجاز برامج تشاركية للتأهيل البيئي بهذه الجهة مع جميع الفاعلين على مستوى الجهة، بما فيهم المكتب الشريف للفوسفاط.

ومن بين البنود المهمة لهذه البرامج هو الحد من التلوث الصناعي، وفيها جزء أكبر سيكون بشراكة مع المكتب الشريف للفوسفاط.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

لكم الكلمة، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد مصطفى الكاونوني:

شكرا السيد الوزير المحترم على عنايتكم بالبيئة ببلادنا. لكن، السيد الوزير، بالنسبة لسائكة دكالة عبدة، يعني آسفي، الجديدة، اليوسفية، والمناطق الأخرى المجاورة، المناطق البدوية أيضا، لدينا مشكل شائك تتداخل فيه عدة عوامل، فيه عدة عناصر تهم مجموعة من الوزارات، إن لم نقل الحكومة كلها، تهم وزارة الصحة لأنها خاصها توفر لنا الأدوية لهاذ الأمراض الناتجة على التلوث ديالها، داخل فيها وزارة الإسكان، اللي خاصها تحد من السكن اتجاه المناطق اللي فيها التلوث.

قلت، السيد الوزير، أن إنشاء حزام أخضر، الآن العمران وصل للوزين تقريبا، وباقية بينو وبينو عدة أمتار فقط، إذا أضفناه على التلوث الناتج على معامل تكرير الفوسفاط والتلوث الناتج على معمل الإسمنت والتلوث الناتج

لدى الحكومة أي مشروع لخصوصة هذه الشركة، وكانت لنا مناسبة خلال مناقشة قانون المالية الحالي للتقدم بنفس التصريح أنه لا توجد أي مباحثات رسمية مع أي جهة، سواء مغربية أو أجنبية من أجل خصوصة شركة الخطوط الملكية المغربية.

أشير كذلك إلى أنه حتى الظرفية الحالية للنقل الجوي والأزمة المالية التي يعيشها العالم، والتي تسببت في تدهور أرقام حركة النقل الجوي على الصعيد العالمي، تجعل من أن مناقشة مثل هذه الأمور في هذه الظرفية ليست مواتية.

كذلك، أشير على أنه عملية الخصوصية تمر بمقتضى القانون رقم 38.93، وبالتالي يجب أن تمر عبر مصادقة البرلمان بغرفتيه. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

المستشار السيد إدريس مرون:

شكرا.

هاذ الكلام كما كترميو وراه أنه يتبلغ للناس اللي كيمهم الأمر مباشرة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول ضعف آليات التشوير في الطرقات الوطنية، للمستشارين المحترمين: العلمي التازي، محمد طالحا، العلوي مولاي ادريس، يوسف بنجلون، محمد عبو، إبراهيم الحب، حميد العكروود، عبد الرحيم عماني، عبد الله الغوتي، محمد القلوبي، عبد الواحد الشاعر، مصطفى الشهواني، لحبيب لعلي، أحمد حاجي، عبد العزيز بوهودود، علي طلحة، المكي الحريزي، خيري بلخير، عبد السلام أمغار، محمد المفيد، محمد بوداس، شفيق بنكيران، علال عزويوني، الحسين أشنكلي، محمد بوهريز، عبد القادر سلامة، الميلودي عفوت، الحو المربوح، لحسن العواني، حبيب نواس، عبد العزيز البنين، عبد الرحيم واعمر، لحسن عباد، جمال الدين العكروود.

فليتفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال، السي الحريزي، تفضلوا.

المستشار السيد المكي الحريزي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

إقليم آسفي والجديدة.

فالسيد المستشار المحترم، إذا كان أنه يشوف كيفاش وسائل الاتصال محليا بالجماعة اللي تيمتلها، وكذلك بالسلطات المحلية، ويشوف المحتوى ديال البرنامج، وأنا أتصور بأنه كل هاذ المحاور يجب أن تدرج، لأنه احنا اعطينا هاذ الامتياز على المستوى المحلي باش ما يكونش إغفال ديال بعض المواضيع اللي هي عندها هاذ الأهمية كالتى أشار إليها السيد المستشار المحترم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

هناك سؤال سابع في نفس القطاع، حول رخص استغلال المقالع والوديان، طلب أصحابه التأجيل، وبهذا وباسم الجميع، أشكر السيد كاتب الدولة على مساهمته القيمة والهادفة في نفس الوقت.

وننتقل إلى القطاع الموالي، قطاع التجهيز والنقل. هناك 3 أسئلة، السؤال الأول موجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل، حول خصوصة شركة الخطوط الملكية المغربية، للمستشارين المحترمين: إدريس مرون، محمد فضيلي، الهاشمي السموني، لحسن أمزوغ، حسن القيشوحي، عبد الحميد السعداوي، عبد القادر أفوضاض، عمر مكدور، علي آيت المودن، بوطاهر البوطاهيري، بوسلهام بيته، سعيد التداوي.

فليتفضل أحد الإخوة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد إدريس مرون:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زملائي،

هذا سؤال تيرمي إلى رفع اللبس عما يجري ويقال حول الخطوط الملكية المغربية للطيران، هل ستخصص؟ هل هناك مشروع في هذا الشأن، أم هي فقط كلام يسري وكلام يدور في ما بين الموظفين العاملين على الخصوص في هذا القطاع؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لكم، السيد الوزير المحترم، في إطار الجواب.

السيد كريم غلاب، وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

فيما يتعلق بخصوصة الخطوط الملكية المغربية، وأكد لكم على أنه لا يوجد

2007، والتي غادي نهبوه هذه السنة اللي فيه 2000 كلم، بالضبط 2025 ديال الطرقات الوطنية اللي عليها تأثير كبير من حركة السير، وفيها ضغط كبير من حركة السير، وعرفت تدهورا في سنوات ما قبل 2007، والتي خصصنا لها مليار و800 مليون ديال الدرهم، ديال الميزانية من أجل إعادة تأهيل هاذ الشبكة اللي عندها هاذ الأولوية من الناحية ديال الرواج. فهنا كذلك عملنا مجهود كبير في تكثيف علامات التشوير الطرقي وكذلك العلامات المرتبطة بالتوجيه الطرقي.

فيما يخص برنامج تحسين التشوير على المحاور الطرقية بصفة عامة، هذا برنامج اللي خصصنا له 40 مليون ديال الدرهم، والتي كينجلى في إنجاز 3000 كلم من التشوير الأفقي، 22500 من العلامات للتشوير العمودي، 28000 متر طولي من أجل السلامة الطرقية، و13500 وحدة من أجهزة الانعكاس الضوئي للتشوير الأفقي.

وأخيرا، في إطار السلامة الطرقية أو البرنامج الاستعجالي المندمج للسلامة الطرقية فترة 2008-2010، أنجزنا كذلك 15 ألف علامة من التشوير العمودي، 3000 علامة من التشوير الأفقي سنويا، و3000 وحدة من أجهزة الانعكاس الضوئي، و15000 متر من الأجهزة للسلامة الطرقية. إذن كل هذه الأرقام كتبين الاعتناء الكبير بكل ما هو وضع وصيانة، سواء بالنسبة للصيانة الطرقية أو بالطرقات الجديدة، وكذلك فيما يخص الطرق السيارة، الاعتناء، أقول، المرتبط بالسلامة الطرقية وبالتشوير الطرقي، سواء العمودي أو الأفقي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

هل هناك تعقيب، السي الحريزي؟ تفضلوا.

المستشار السيد المكي الحريزي:

شكرا السيد الرئيس.

حقيقة، السيد الوزير المحترم، أننا نلاحظ المجهودات التي تقوم بها الحكومة على العموم، ووزارتكم على الخصوص في هذا الميدان، ولكن الملاحظ هو أن هذه المجهودات لا تترقى إلى مبتغى المواطن، وخاصة في الطرق التي تربط بين المدن الصغرى، تكون هناك العلامات مبهمة أو غير موجودة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

عندكم رد على التعقيب؟ تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

في إطار الأوراش المفتوحة لتطوير البنيات التحتية الأساسية، طبقا لما جاء في التصريح الحكومي، وسعيا إلى تأهيل البنيات التحتية، فإن الحكومة في هذا الإطار مطالبة بالنهوض بالقطاع الطرقي، ومنها على الخصوص عملية التشوير التي تبقى إحدى النقط السوداء في الطريق الوطنية، بما فيها الطريق السيارة.

ويبقى هذا الورش، السيد الوزير المحترم، إحدى أهم الدعامات الأساسية لتطوير الطريق العمومية بصفة عامة، لكي تلعب دورها الأساسي في فك العزلة وتحقيق القرب للمواطنين.

لنا نساألكم، السيد الوزير المحترم، عن الإستراتيجية الوطنية المستعجلة لتعميم آليات التشوير على جميع الطرق الوطنية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم الكلمة، السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

فجوابا على هذا السؤال، أريد أن أؤكد على أن عملية التشوير الطرقي نعتبرها من أولى الأولويات في عملية الصيانة الطرقية أو في بناء الطرق، أي كلما قمنا بالعمليات المرتبطة بالصيانة كيفما كان نوع هذه الصيانة - وسأرجع إلى ذلك فيما بعد - أو في عملية توسيع الشبكة الطرقية، كيفما كان نوع هذه الشبكة، إلا وتقوم بعمليات مواكبة تهم التشوير الطرقي، سواء العمودي منه أو الأفقي منه.

ففي العمليات المرتبطة بالصيانة الطرقية الاعتيادية، أي المجهود الذي تقوم به، سواء عن طريق المقاول أو عن طريق الآليات المباشرة لوزارة التجهيز والنقل في الشبكة الوطنية، تقوم كل سنة ببذل مجهود في إعادة وضع اللوائح أو إعادة القيام بالتشوير الأفقي.

كذلك، في مجال البرنامج السنوي للصيانة الطرقية، اللي هو البرنامج اللي كقومو بإعادة التكمية للطرق أو إعادة بناء القارعة للطرق، والتي تهم 2000 كيلومتر في السنة، كتكون - بطبيعة الحال - العمليات المواكبة على الشكل والأرقام الآتية: 25 ألف علامة من التشوير العمودي، 2000 كلم من التشوير الأفقي، 3000 وحدة من أجهزة الانعكاس الضوئي للتشوير الأفقي، و3000 متر طولي من أجهزة السلامة الطرقية، سواء في إطار البرنامج الأولي لتأهيل الشبكة الطرقية، هذا برنامج اللي بدناه في

ما بين التصور القطاعي الوطني في تسيير أحد مرافق الدولة، التي هي مثلا قطاع الطرق، فيما يخص مثلا الصيانة الطرقية، فيما يخص الطرق القروية، أو فيما يخص الطرق المزدوجة مثلا.

كل هذه السياسات القطاعية لها معاييرها المرتبطة بالمدودية المرتبطة ب، مثلا، عندما نتكلم على توسيع الطرقات، نربط توسيع الطرقات بحركة السير التي تمر على هذه الطريق، فإذا بلغت حركة السير المستوى الضروري، أصبح - بطبيعة الحال - قابل لأن يدخل في إطار عمل مباشر للوزارة أو في إطار شراكة من أجل التسريع مثلا من البرمجة التي يتم اعتماد هذه العملية.

عندما نتكلم مثلا عن الطرق القروية، نأخذ كعيار نسبة فك العزلة للإقليم أو عدد السكان التي غادي تفكهم العزلة تلك الطريق، إذن يكون واحد البحث عن الملاءمة ما بين الوصول إلى المعايير الوطنية التي كتحتمها علينا السياسة القطاعية التي كهجوها في جميع المجالات، ويعني المعايير المحلية التي تشرطها عليها المسؤولين المحليين، سواء كانوا جماعات محلية أو مجالس إقليمية أو مجالس جمهورية، وعندما يكون توافق على النسب التي تسمح لكل طرف أن يخصصها لتلك العملية، ذلك الوقت يتم إبرام العملية، ويتم إنجاز تلك العملية.

ويمكن لي - بطبيعة الحال - أن أذكر، أو أن أؤكد للسيد المستشار على أنه إذا كانت هناك انتقائية، وهناك انتقائية، فهذه الانتقائية ليست انتقائية راجعة لمعايير أخرى من غير المدودية والمصلحة العامة التي تنفذها حرفيا بالنسبة لكل المشاريع، وهذا يتجلى حرفيا في عدد من العمليات.

مثلا، إذا خذنا العمليات المرتبطة بالطرق المزدوجة، هناك عدد من العمليات التي نهجناها في العديد من الجهات، جهة سوس-ماسة مثلا ما بين أكادير وتارودانت، جهة العيون ما بين العيون والمرسى، الجهة الشرقية ما بين الناظور ووجدة، التي هي في طور الإنجاز الآن. المقاطع الأولى تم الإنجاز ديالها، وباقي المقاطع في طور الدراسة، في جهة طنجة ما بين طنجة وتطوان، في جهة فاس-بولمان ما بين فاس وصفرو، مكناس-تافيلايت ما بين مكناس والحاجب.

فقط هذا المثال تبيين أنه كين واحد التعامل عام بدون أن تكون هناك أي خلفية أخرى. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

لكم الكلمة، السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد بوشعيب هلاي:

السيد الرئيس،

فعلا أنا أشكر السيد الوزير المحترم على التفاصيل التي تقدم بها

فقط التعقيب الوحيد الذي بغيت نجييو في هذا المجال، والتي ربما كان علي أن أقوله منذ تدخلتي الأولي، هو أنه هذه العلامات كنعرض لواحد الظاهرة ديال التخريب أو السرقة في عدد من الأماكن، وهذا الذي يجعلنا أننا كبندلو مجهود كبير في الصيانة، وربما هذا هو الدافع الذي كينخلي بعض الطرقات لا تكون في المستوى المطلوب، وكيقتي - بطبيعة الحال - الكمال على الله، والوزارة لا تدخر أي جهد من أجل تحسين ومواكبة مشاريعنا الطرقية بالتشوير الضروري. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الثالث الموجه للسيد وزير التجهيز والنقل، حول كيفية إبرام الشراكات مع وزارة التجهيز، للمستشارين المحترمين السادة: بوشعيب هلاي، محمد الخضوري، سعيد سرار، أبو بكر عبيد، مولاي الحسن طالب، حسن القاسمي، محمد نقاد، دحان الدرهم، عبد الوهاب بلفقيه، علي سالم شكاف، سلامة حافظي، عبد الرحمان أشن، عمر مورو. فليتفضل السي بوشعيب هلاي.

المستشار السيد بوشعيب هلاي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارون المحترمون،

السؤال يتعلق بكيفية الشراكات مع كثير من الجماعات، وإن الرأي الذي يروج والمتبعين لشأن الجماعات المحلية يلاحظون أن وزارة التجهيز تمد يدها لبعض الجماعات بتوقيع شراكات بتسهيلات كثيرة معها، في حين تتغاضى عن إجرائها مع جماعات أخرى، مما يشعر البعض بأن هناك انتقائية في إجراء الشراكات.

نحن نريد، السيد الوزير المحترم، معرفة المواصفات، بكيفية ديمقراطية، التي يجب أن تتوفر عليها الجماعات المحلية لإجراء هذه الشراكات مع وزارتك بكيفية قانونية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم الكلمة السيد الوزير المحترم.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

إذا أردنا أن نصف الطريقة التي نعتمدها من أجل اختيار العمليات التي ندخلها في عملية الشراكة، هناك يعني الطريقة الآتية: هو البحث على الملائمة

المشاريع للوجود، وأنه ما كين حتى شي معيار آخر اللي كيتخاذا بعين الاعتبار من غير المردودية بصفة عامة ديال هذاك المشروع، والتركيبة المالية واش كين اتفاق حولها أو لا.

مثلا الصبغة ديال المصلحة العامة أو ما عندوش المردودية في إطار هاذيك المصلحة العامة، ولو تكون مشاركة ديال الجماعة المحلية، الوزارة غادي ترفض أنها تتدخل، وكين أمثلة.

وسواء كيفا كان المنبع ديال المشروع، الجماعة اللي كتطلبها ولا هذا، تم دراسة هذه المشاريع بطريقة عامة بتطبيق ذلك المعايير.

تبقى الشق الآخر في التعقيب، هو أنه في بعض الأحيان في بعض الجماعات كيستعصى عليها باش تشارك في بعض العمليات، وبالتالي يمكن للعملية ديال الشراكة تسهل المشاريع اللي عندها، وتصعب مشاريع الجماعات الفقيرة.

هنا نتأكد للسيد المستشار على أنه في بعض العمليات كبيرة الحجم، طبعا المشروع ديال الشراكة هو شراكة ما بين طرفين، إذن تخلص الطرفين بجوهم يشاركو.

إذا كانت الجماعة ما عندهاش كيفاش تشارك، تبخصها تخرج من هاذ النطاق ديال الشراكة، وتكون في واحد النطاق آخر، اللي هو التدخل ديال الدولة في إطار تمويل 100% ديال المشاريع ديالها، هو اللي تنقومو به عادة. يعني الشراكة تبقى تكميلي، أما العمل الأساسي هو التدخل ديال الدولة والوزارة اللي كتتمحل 100% من المشاريع.

وهذا الشق الأخير اللي بغيت نجي لو في التوضيح:

عندما نهني برامج كبيرة الحجم مجال البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية اللي هم المغرب ككل، واللي فيه 15500 كيلومتر، هنا راعينا هاذ الإشكال ديال الجماعات الفقيرة، بحيث أنه كان نوع من التضامن الجهوي، وملي كانت الجماعة كيتعذر عليها أنها تسدد هاذيك المشاركة ديالها، ناب عليها المجلس الإقليمي أو الجهة أو وزارة الداخلية مباشرة.

إذن كين واحد الميكانيزم اللي كيخلي على أنه في بعض البرامج كبيرة الحجم، مجال "البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية"، حتى إذا تعذر على الجماعة باش تخلص هاذيك المشاركة ديالها، كين اللي كينوب عليها في أداء هذه العملية، حتى تستفيد الساكنة في هذه الجماعة الفقيرة من نفس البرنامج. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الحصة. لم يبق لنا إلا قطاع الشغل، فيه أسئلة أجلت من طرف أصحابها. فنشكر الجميع، هكذا نكون قد أتينا على ما سطر عندنا في جدول الأعمال.

ورفعت الجلسة.

للكيفيات التي تتعامل وزارة التجهيز مع الجماعات القروية.

في الحقيقة، أنا ما غاديش ندخل في حوار مع السيد الوزير، لأن كلامه شيء لا ناقشه بكيفية أخرى، إنما نريد أن نشعر السيد الوزير على أن السؤال يتجه نحو الجماعات التي لم تستفد والجماعات التي استفادت من الشراكة، ماشي الجهات ولا المناطق الكبرى، لأن اللي كيم في الشركات هو الجماعات، وبالأخص الضعيفة.

وإذا ما كانش واحد النوع، كيف ما تكلم السيد الوزير، سيكون واحد التعامل وطني، هاذ الشي غادي يوصلنا للفقدان ديال الميزان التنموي لكنير من الجماعات، وبالأخص الجماعات الضعيفة، لهذا يجب أن لا نسهل على القوي، ولا نشارك مع الجماعات الضعيفة.

وهذا كذلك، السيد الوزير، بكل احترام، هذا يؤثر على المصادقية، إذا كان هذا الشيء صحيح في التأدية ديال الرسالة المنوطة بنا جميعا، وكذلك يؤثر على ميزانية الجماعة في التوزيع، إذا كان التوزيع في اتجاه ماشي في المصلحة العامة يؤثر حتى على ميزانية الوزارة.

وأنا، بكل احترام، أقول كين واحد العدد ديال، أنا ما ندخلش في الحوار، لأنه احنا ما يمكنش نكون المصلحة العامة ديال الجميع، هو أن كين يمكن بجانبكم أو من المقربين لكم اللي كيسهلوا هاذ العمليات، فيه تدخلات، ما غاديش تقدر أنا نسرده، لأن السيد الوزير محترم، وثانيا فيه الثقة ديال سيدنا.

هاذ الأفكار هاذي احنا كنبلا حظوها في كثير من الجهات، في الجهات التي نحن نمارس فيها مسؤوليات على الصعيد الإقليمي وعلى الصعيد الجهوي. هاذ الأفكار ماشي غادي تهم بها السيد الوزير، ولكن كتبهم بها الناس اللي كيارسوها. هاذي أفكار قديمة، ما خاصناش نعاودو نرجعو لها باش نديرو عمليات، باش نصحو هاذ الجهة أو لا نسحنو هاذ الجهة، هاذ الشي ما بقاش كياتر في هاذ الشي، وأنا أحترم السيد الوزير، ولكن أنا أبلغ. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم رد على التعقيب، السيد الوزير، تفضلوا أسيدي.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

بغيت عاود ثاني نؤكد للسيد المستشار على أن الطريقة باش نتعاملو في إطار الشراكة هي بعيدة كل البعد على كل ما يحاول السيد المستشار أن يقوله.

وأؤكد على أنه مبني على الملاءمة ما بين واحد السياسة قطاعية وواحد الإرادة المحلية للمشاركة لبعض المشاريع من أجل التسريع من خروج هذه